

دراسة تطبيقية حول ترشيد الدعم الموجه للمخابز والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك في الجزائر *

د. خليفة الحاج **

د. زقاي وليد ***

* تاريخ التسليم: ١٦ / ١٢ / ٢٠١٣م، تاريخ القبول: ١٦ / ٢ / ٢٠١٤م.
** أستاذ مساعد بجامعة مستغانم/ الجزائر.
*** أستاذ مساعد بجامعة وهران/ الجزائر.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإشكالية العويصة لسياسات الدعم المتبناة من طرف السلطات الوطنية، وبخاصة ما تعلق بدعم الحبوب والخبز وكيفية تعديل نظام الدعم، مما يسمح بالحفاظ من الناحية الاقتصادية على القدرة الشرائية والقيمة الغذائية للمستهلك، وبالمقابل مساعدة الخبازين على تحقيق مردودية تسمح لهم بمواصلة نشاطاتهم. في المحصلة، فإن الإصلاحات لنظام الدعم يجب أن تساهم في خفض نفقات الدولة، وتوجيه الدعم لمستحقيه، والحفاظ على مصالح كل المتدخلين، مما يسمح بتنظيم السوق من خلال إجراءات ذات فاعلية ومصداقية. إن هذه الدراسة تركز على فهم فرع تحويل الحبوب والفاعلين به، ومن ثم تحديد الخلل الموجود في نظام الدعم وعليه تقديم بعض التوصيات، والاقتراحات والحلول التي تهدف إلى تشجيع المنافسة في الفرع (خاصة التحكم في الكلفة)، التوفير في ميزانية الدولة الخاصة بالدعم، وأخيراً الحفاظ على القدرة الشرائية لمحدودي الدخل.

الكلمات المفتاحية: دعم، الخبز، القدرة الشرائية، القمح، استهلاك، استيراد،

تصدير.

Rationalization of Support of the Bread to Maintain the Purchasing Power of the Consumer

Abstract :

This study aims to shed light on the problematic and insoluble policies of the support adopted by Algeria national authorities, notably those that are linked to the support of grains and bread and the manner to modify the support system that allows maintaining consumers' purchasing power and at the same time to help bakers attain a profitability that allows them to continue in their business and activities. The reformations of the system of support must contribute to the reduction of the expenditures of the State and its support should be oriented to those who deserve it. The system should safeguard the interests of all parties and allows the organization of the market and its effectiveness and credibility. This study deals with the transformation of grains and those who work in this industry, to define the identified imbalance in the system of the support, and to furnish recommendations, suggestions and solutions that aim to encourage competition in grain industry. This will save a lot of the state's expenditure and maintain the purchasing power of low income people.

Words keys: support, bread, purchasing power, consumption, importation, exportation.

مقدمة:

شهدت معظم أسعار المواد الأولية والمنتجات النهائية مؤخراً ارتفاعاً كبيراً، متأثرة من جهة بالزيادة كبيرة في التضخم العالمي، خاصة بعد أزمة الغذاء سنة ٢٠٠٧ والأزمة التي عرفتتها الأسواق المالية سنة ٢٠٠٩، ومن جهة أخرى انعكس ذلك كله على اقتصاد الربيع الوطني حيث سجل التضخم معدلات قياسية في سنة ٢٠١٢ بأكثر من ١٢٪^(١) خاصة مع الزيادة كبيرة في المضاربة واختلال شبكات التوزيع. إن هذا الارتفاع في الأسعار، صاحبه من جهة ارتفاع نسبي في الأجور، ومن جهة أخرى محاولة السلطات الحكومية التحكم في أسعار بعض المواد ذات الاستهلاك الواسع للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين (دعم سعر الخبز، وتسقيف سعر الزيت والسكر،).

إن محاولة الإبقاء على سعر مادة الخبز قابلة لاحتجاج كبير من لدن أصحاب المخابز بالنظر إلى أن سعر البيع المقنن^(٢) ب ٧,٥٠ دج للربغيف العادي و ٨,٥٠ دج للربغيف المحسن لا يغطي تكاليف الإنتاج خاصة مع الارتفاع كبير في أسعار المواد الأولية، وتكاليف اليد العاملة. كما أن غياب المردودية دفع بالخبازين إلى القيام بممارسات تجارية تدليسية، وغير شرعية، برفع السعر إلى ١٠ دج، إضافة إلى التلاعب بالوزن القانوني المحدد بـ ٢٥٠ غ للربغيف.

أمام هذه الوضعية، فإن السلطات اتخذت قراراً بمواصلة الدعم والإبقاء على سعر الخبز مع البحث عن سبل أخرى لترشيد الدعم المقدم للمخابز، وضمان سبل وصوله إلى المستهلك. في هذا الصدد، فإن السلطات تدعم بصفة رئيسة مادة الفرينة التي كثيراً ما تحول عن وجهتها الأصلية سواء من خلال التهريب أو توجيهها إلى إنتاج الحلويات ومنتجات أخرى غير معنية بالدعم، مما يطرح إشكالات حول نجاعة هذا الدعم وأثره في مساعدة الخبازين على الاستمرار في عملهم، خاصة أن أنواع الخبز الخاصة تستفيد من دعم الفرينة، مقابل أن الأسعار تبقى حرة، مما يشكل منافسة غير متكافئة.

مشكلة الدراسة:

إن إيجاد أفكار حول سبل دعم المخابز من أجل الحفاظ على نشاطاتها والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك، خاصة أن المسألة تكتسي أهمية سياسية واجتماعية كبيرة، تدفعنا أيضاً إلى التساؤل حول المهنية والنجاعة الاقتصادية والمالية للمخابز، وأثر ذلك على تكاليف الإنتاج وهوامش الربح. على صعيد آخر، فإن سبل الدعم تقتضي التفكير

في إعادة تنظيم شبكة التوزيع، وإعادة النظر في عملية إنتاج الفريضة الموجهة للمخابز، والتنسيق بين المتدخلين في قطاع الطحن، مما يؤدي إلى توجيه أمتل للدعم المقدم للمخابز.

من خلال ماسبق فإنه يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة كما يأتي:

كيف يمكن مساعدة الخبازين على تحقيق مردودية تسمح بالحفاظ على نشاطهم، كماتحامي القدرة الشرائية للمستهلك؟ هل يجب الرفع من سعر بيع الخبز، أو حتى تحرير الأسعار بصفة نهائية، أو يجب إيجاد وسائل أخرى لترشيد الاستهلاك والدعم؟ كما يمكن في السياق ذاته طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية: هل نظام الدعم فعال وناجع في بلوغ الأهداف الاجتماعية خاصة ما تعلق بتوجيه الدعم لمستحقيه؟ هل يجب الإبقاء على نظام الدعم في المدى المتوسط والبعيد؟ من الأطراف الفاعلة في هذا النظام؟ وكيف يمكن بلوغ الأهداف المسطرة؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في محاولة الوقوف على الدعم غير المباشر المقدم من طرف الدولة لمنروج الخبز، وما له من انعكاسات سواءً على المستهلك النهائي من خلال تخفيف جزء من الأعباء الناجمة عن تقلبات أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية أم على المنتجين المباشرين للخبز وذلك بغية مساعدتهم في تحقيق مردودية تسمح لهم بمزاولة نشاطاتهم، بالإضافة إلى الآثار المترتبة من جراء الدعم على خزينة الدولة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإشكالية العويضة لسياسات الدعم، وبخاصة ما تعلق بدعم الحبوب والخبز وكيفية تعديل نظام الدعم، مما يسمح بالحفاظ من الناحية الاقتصادية على القدرة الشرائية والقيمة الغذائية للمستهلك. في المحصلة، فإن إصلاحات نظام الدعم يجب أن تساهم في خفض نفقات الدولة، توجيه الدعم لمستحقيه، والحفاظ على مصالح كل المتدخلين، مما يسمح بتنظيم السوق من خلال إجراءات ذات فاعلية ومصداقية. إن هذه الدراسة تركز على فهم فرع تحويل الحبوب والفاعلين به، ومن ثم تحديد الخلل الموجود في نظام الدعم، وعليه تقديم بعض التوصيات، والاقتراحات واللول التي تهدف إلى تشجيع المنافسة في الفرع (خاصة التحكم في الكلف)، والتوفير في ميزانية الدولة الخاصة بالدعم، وأخيراً الحفاظ على القدرة الشرائية لمحدودي الدخل.

فرضيات الدراسة:

تأتي هذه الدراسة للتحقق من إمكانية ترشيد تدعيم الخبز في الجزائر، وإيجاد سبل مثلى للدعم من خلال صياغة الفرضيات الآتية:

H₁: إن الدعم المقدم من طرف الدولة يساهم في تخفيف تقلبات أسعار المواد الغذائية، وبآلاتي ينعكس إيجاباً على القدرة الشرائية للمستهلكين محدودي الدخل الذين يشكلون شريحة كبيرة من المجتمع الجزائري.

H₂: إن نظام الدعم المعمول به يحوي مجموعة من العيوب لا تصب في خانة مساعدة الخبازين على تحقيق مردودية نشاطهم واستمراريته، وبالمقابل، فإن الدعم سوف يثقل كاهل خزينة الدولة نتيجة زيادة النفقات الموجهة لاستيراد الحبوب.

H₃: إن إلغاء الدعم وتحرير الأسعار التدريجي والعقلاني في فرع تحويل الحبوب، لن يكون له الأثر السلبي كبير على القدرة الشرائية للمستهلك، بل قد يساهم في زيادة تنافسية المؤسسات، وتحسين النوعية.

H₄: اللجوء إلى نماذج أخرى للدعم (تقديم إعانات مباشرة للأسر) سوف يساهم في الحفاظ على القدرة الشرائية لمحدودي الدخل، ويخفف العبء على كاهل الخزينة العمومية.

أسلوب البحث:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي في هذه الدراسة من خلال الاطلاع على المصادر العربية والأجنبية والدراسات والبحوث والرسائل الجامعية، كما اعتمد أيضاً على المنهج الاستقرائي في استخلاص المعلومات من المراجع العلمية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي يقوم على أساس تحليل البيانات والأرقام.

◀ فرع تحويل الحبوب:

حسب مدونة النشاطات الاقتصادية، فإن فرع تحويل الحبوب^(٣) يمكن تقسيمه إلى قسمين رئيسيين هما: التحويل الأولي يتعلق بطحن الحبوب: (القمح اللين والصلب، الذرى، الشعير، ...) لاستخراج منتجات وسيطية لإنتاج منتجات أخرى: (الفريضة، والسמיד، وأغذية الحيوانات، ...). أما التحويل الثانوي فيتعلق بتحويل الفريضة والسמיד إلى منتجات ذات استهلاك واسع كالخبز، والبسكويت والكسكس، والعجائن الغذائية والحلويات المختلفة. مرت السياسات في هذا الفرع بثلاثة مراحل^(٤): عرفت المرحلة الأولى تدخل الدولة من أجل عصرنة الإنتاج وتطويره ومراقبة الفرع من أجل ضمان الأمن الغذائي، ثم انتقلت إلى

اقتصاد التوزيع من خلال فصل أسواق الإنتاج عن أسواق الاستهلاك عن طريق الدعم ونظام التعويضات، فيما شهدت المرحلة الثالثة ما يمكن تسميته بالليبرالية الحمائية التي عرفت بالتردد في مجال إصلاح الفرع وإعادة هيكلته وتنظيمه خاصة بعد تأخر تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي حتى ١٩٩٥، وعدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. يمكن إبراز ثلاثة فاعلين رئيسيين في فرع تحويل الحبوب موضوع الدراسة: مستوردو الحبوب وموزعوها، والمطاحن والمخابز.

١. تطور إنتاج وأسعار القمح:

١.١ على المستوى العالمي:

شهد إنتاج القمح تطوراً معتبراً تزامناً مع الزيادة الديموغرافية في العالم، حيث وصل مستوى الإنتاج العالمي خلال موسم الحصاد ٢٠١٠-٢٠١١ حوالي ٦٩١,٥ مليون طن ما يعادل ثلاث مرات إنتاج سنة ١٩٦٠-١٩٦١. إن هذه الزيادة تعود بالأساس إلى زيادة مردودية الهكتار (٨,٢ زيادة مقارنة بالخمسين سنة الماضية)، وليس إلى زيادة المساحات المزروعة. يستحوذ ٥ منتجين^(٥) على ٦٦٪ من الإنتاج العالمي وهي: الاتحاد الأوروبي (٢١٪)، الصين (١٨٪)، الهند (١٢٪)، الولايات المتحدة الأمريكية (٩٪) والاتحاد الروسي (٦٪) الذي عرف إنتاجه من القمح تراجعاً كبيراً (المنتج الأول عالمياً قبل ٥٠ سنة).

الجدول (١)

تطور استيراد القمح الصلبو اللين في الجزائر

المنتجات	سنة ٢٠١١		سنة ٢٠١٢		نسبة التغير ١١/١٢		متوسط سعر الطن ٢٠١٢ (الدولار في البورصات العالمية)	متوسط سعر الطن ٢٠١٢ (الدولار)
	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)		
القمح الصلب	١٩٠٤	٨٨٤	١٥٨٠	٦٥٥	- ١٧,٠٢	- ٢٥,٩٠	٣١٦,٤٣	٤١٤,٥٦
القمح اللين	٥٥٥٠	٩٦٤١	٤٧١٦	١٤٤٥	- ١٥,٠٣	- ٢٥,٩٧	٣٢٨,٢	٣٠٨,٣١
المجموع	٧٤٥٤	٢٨٤٨	٦٢٩٦	٢١٠٠	- ١٥,٥٤	- ٢٦,٢٦		

المصدر: تقرير قطاع التجارة لسنة ٢٠١٢

كما شهدت أسعار القمح هي الأخرى ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة حيث يرجع سبب هذا الارتفاع إلى جملة من العوامل كضعف المحصول، والحرائق، والجفاف، والسياسات الدولية الحمائية، هشاشة السوق المالي، المضاربة المالية على المواد الأولية،

الوقود الحيوي، ... إلخ. وهناك ترابط كبير وعلاقة عكسية بين تطور الأسعار والصلة بين الاستهلاك - المخزون، (٦) فارتفاع الأسعار مقترن بانخفاض الصلة بين الاستهلاك - المخزون والعكس صحيح، حيث نلاحظ أن وضعية الاستهلاك - المخزون وصلت إلى مستوى قياسي قارب ٢٠٠ مليون طن أدى إلى انخفاض الأسعار إلى ١٠٠ دولار للطن في حين ارتفعت الأسعار إلى مستويات قياسية سنة ٢٠٠٧، وصلت إلى أكثر من ٢٨٠ دولار للطن بسبب انخفاض وضعية الاستهلاك - المخزون إلى ١٥٠ مليون طن.

٢.١ على المستوى الوطني:

يعتمد نظام التغذية في الجزائر على الاستهلاك كبير للحبوب ومشتقاتها، ففي حين توصي المنظمة العالمية للصحة باستهلاك ٣٠٠ غ من الحبوب للفرد يومياً، فإن استهلاك الجزائري يبلغ ٧٨٠ غ، الأمر الذي يوضح التوجه الحكومي نحو دعم هذه المنتجات ذات الاستهلاك الواسع (٧). إن إشكالية الدعم دفعت إلى ضرورة اتخاذ إجراءات من شأنها ترشيد طرق وأنماط دعم المنتجات ذات الاستهلاك الواسع خاصة الحبوب (٨) الشيء الذي يفضي إلى تنظيم السوق، تشجيع الإنتاج (زيادة الأراضي المستصلحة خاصة في الهضاب والجنوب، الرفع من مردودية الهكتار، ...) وتخفيض فاتورة الاستيراد (٩).

من خلال الجدول أدناه، فإن فاتورة استيراد القمح الصلب واللين عرفت انخفاضاً من ٢,٨٥ مليار دولار سنة ٢٠١١ إلى ٢,١١ مليار دولار سنة ٢٠١٢ بسبب الانخفاض في الكميات المستوردة من ٧,٤٥ مليون طن إلى ٦,٢٩ طن بانخفاض قدره ١٥,٥٪، الشيء الذي يمكن تفسيره بالزيادة المعتبرة في الإنتاج الوطني من الحبوب (٥,١٢ مليون طن مقابل ٤,٢٥ مليون طن سنة ٢٠١١) والمخزونات كبيرة المتبقية من مستوردات سنة ٢٠١١. بالنسبة للقمح اللين، فإن فاتورة الاستيراد قدرت في سنة ٢٠١٢ ب ١,٤٥ مليار دولار ل ٤,٧١ مليون طن أي ٣٠٧,٨٥ دولار للطن، في حين أن فاتورة القمح الصلب بلغت ٦٥٥ مليون دولار ل ١,٥ مليون طن أي ٤٣٦,٦٦ دولار للطن.

الجدول (٢)

تطور استيراد القمح الصلب واللين على مستوى ميناء وهران

تطور استيراد القمح اللين	الكمية	قيمة الفاتورة بالعملة الصعبة	قيمة الفاتورة بالدينار	متوسط سعر الطن بالدينار	متوسط سعر الطن بالعملة الصعبة
٢٠١١	٦٥٧٥٩٠,٢٥	٢٣٠٨٣٣٥٩٠,٦	١٦٢٠١٥٢١٠١٢	٢٤٦٣٧,٧١	٣٥١,٠٣
٢٠١٢	٥٤١٤٩٥,٣٩٨	١٨٣٠٨٦٧٨٧,٦	١٢٢٩٩٤٣٢٩٧٩	٢٢٧١٣,٨٢	٣٣٨,١١
السداسي الأول ٢٠١٣	٢١٦٠٢٣,١٤	٧٨٣٨٢٧٢٣,٤٣	٦١٣٨٩٧٤٩٦٢	٢٨٤١٨,١٣	٣٦٢,٨٤٤١٠٧٥

تطور استيراد القمح الصلب	الكمية	قيمة الفاتورة بالعملة الصعبة	قيمة الفاتورة بالدينار	متوسط سعر الطن بالدينار	متوسط سعر الطن بالعملة الصعبة
٢٠١١	٥٤٩٠١,٦٤	٢٦٣٦١٦٩٩,٧٢	١٩٥٨٢٥٨١٤٩,٧٤	٣٥٦٦٨,٤٨	٤٨٠,١٦
٢٠١٢	٤٢٥٧٢,٩٦	٢٠٠٣٨٤٨٠,٧٧	١٤٧٨٤١٣١٢٢,٣٤	٣٤٧٢٦,٥٧	٤٧٠,٦٩
السداسي الأول ٢٠١٣	٢٦٦١٥,٦٣	٨٠٤٦,٠٠	٨٨٢٥٩٠٤٣٤,٣٥	٣٣١٦٠,٦١	٤٢٢,٠٠

المصدر: بنك المعلومات لميناء وهران

◀ سلوك المستهلك:

يستهلك الفرد الجزائري حوالي ٢٤٧ كغ من الحبوب، و ١٤٧ لتراً من الحليب في السنة، مقابل استهلاك ١٤٠ كغ من الحبوب، وأقل من ١٠٠ لتر في الدول الشقيقة المجاورة (تونس، والمغرب، ...). يمثل استهلاك الحبوب (١٠) حوالي ٥٧٪ من مجموع القيمة الغذائية للفرد في حين يمثل استيراد الحبوب ٦٤٪ من مجموع الاستهلاك. كما أن نفقات (١١) الحبوب تمثل ٢٥٪ من مجموع النفقات الغذائية للمستهلك الجزائري التي تبلغ ١٦٨ مليار دينار جزائري حيث تمثل ٢٩,٧٪ في الريف و ٢١,٩٪ في المناطق الحضرية.

الجدول (٣)

هيكل نفقات استهلاك منتجات الحبوب في الجزائر لسنة ٢٠٠٨ / الوحدة: مليون دج

المنتج	المناطق الحضرية	٪	الريف	٪	المجموع	٪
الخبز	٣٥٦٢٠	٣٦,٢٧	١٤٥٣٤	٢٠,٩٠	٥٠١٥٤	٢٩,٩٠
الفريضة	٩١٤٧	٩,٣٢	٩٧٨٧	١٤,٠٨	١٨٩٣٤	١١,٢٩
السميد	٣٢٥٤٠	٣٣,١٤	٣٠٥٩٣	٤٤,٠٠	٦٣١٣٣	٣٧,٦٤
أخرى	٢٠٨٨٩	٢١,٢٧	١٤٦١٣	٢١,٠٢	٣٥٥٠٢	٢١,١٧
المجموع	٩٨١٩٦	١٠٠	٦٩٥٢٧	١٠٠	١٦٧٧٢٣	١٠٠

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات- الجزائر-

كما يوضح أيضا الجدول أدناه أن الجزائر في طليعة دول شمال إفريقيا التي تمثل النفقات الغذائية نسبة كبيرة خاصة نفقات الحبوب مقارنة بتونس التي تمثل النفقات الغذائية فيها ٤١٪ ونسبة استهلاك الحبوب ١٣,٨٣٪ فقط.

الجدول (٤)

النفقات الغذائية ونسبة استهلاك الحبوب.

البلد	النفقات الغذائية %	حصة الحبوب %
الجزائر	٥٢	٢٥,٥
مصر	٤٨	٢٤,٦
المغرب	٤١	٥,١٩
تونس	٣٨	١٣,٨٣

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

إن تأثير رفع السعر على القدرة الشرائية، والطلب يمكن قياسه من خلال دراسة سلوك المستهلك، حيث إن استهلاك مادة الخبز مرتبط أساساً بتدهور القدرة الشرائية التي دفعت المستهلك إلى العودة إلى نظام غذائي مبني أساساً على الحبوب (ما يفسر الزيادة كبيرة في أمراض القولون). إن سعر الحبوب يعد أهم محددات مستوى المداخيل والاستهلاك الوطني حيث إن الدراسة^(١٢) الخاصة بتأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية على محدودتي الدخل بينت أن تسعة أشخاص من أصل عشرة قد يقومون بشراء مواد أقل نوعية من أجل خفض النفقات (٩٣٪ ممن يتراوح أجورهم بين ١٠٠٠٠ دج و ١٥٠٠٠ دج)، وأن ٥٠٪ يرون وجوب تخفيض عدد الوجبات اليومية (٦٣٪ ممن لا يتجاوز أجورهم ١٠٠٠٠ دج)، وأخيراً يرى ٥٥٪ أن عليهم تغيير مكان تموينهم بالمواد الغذائية (مثلاً شراء الخبز مباشرة من المخابز بدلاً من البقالة). توضح الدراسة أن الأسر محدودة الدخل هي الأكثر تضرراً من ارتفاع الأسعار حيث تتعامل مع هذا الارتفاع حسب ميكانيزمات السوق والميكانيزمات الاجتماعية. الجدول أدناه يبين معلومات الدراسة حول توزيع الكميات المستهلكة أسبوعياً من السميد والخبز حسب النشاط والجنس لثلاثة أشهر (جوان - أوت):

الجدول (٥)

توزيع الكميات المستهلكة أسبوعياً من السميد والخبز حسب النشاط والجنس.

المجموع	الجنس		النشاط		التعيين
	أنثى	ذكر	العاطل	العامل	
٢٣	٦	٢٤	١٢	٢٥	الكمية المستهلكة أسبوعياً من السميد (كغ)
٤٤	٧٢	٤٠	٥٧	٤٠	الكمية المستهلكة أسبوعياً من رغيف الخبز (وحدة)

المصدر: تحقيق البرنامج العالمي للأغذية حول أثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية على الأسر المعوزة الجزائرية.

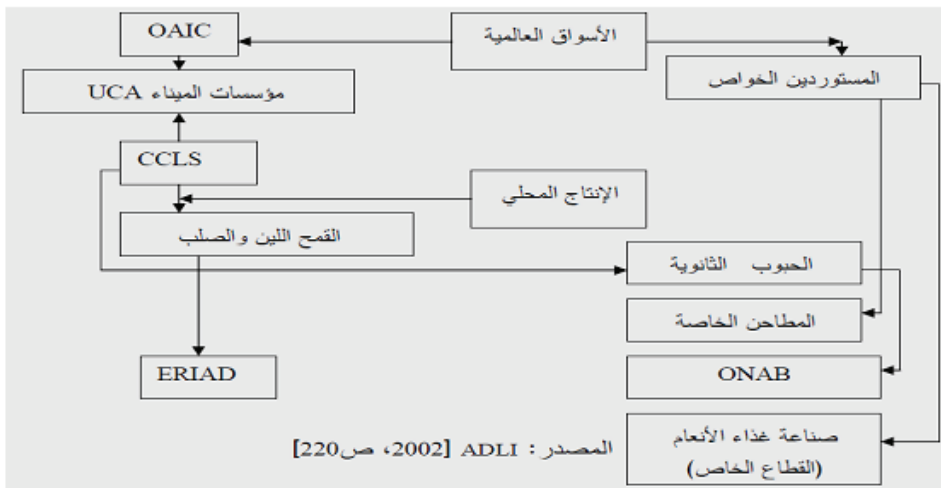
في الوقت نفسه، فإن العامل الاقتصادي يعدّ أهم العوامل في تحديد قرار الشراء، فإذا كان فرق السعر بين مادة الفرينة والسميد المدعم وأنواع الفرينة والسميد ذات الجودة العالية ليس كبيراً كما هو عليه الحال في الجزائر، فإن شرائح المجتمع جميعها سواء الأغنياء أم الفقراء سوف يعدّون أنه من الأجدي اقتصادياً شراء المواد ذات الجودة العالية.

◀ استيراد وتوزيع القمح من طرف الديوان الوطني المهني للحبوب

بالنظر إلى التقلبات التي شهدتها سوق الحبوب العالمي، وعدم مقدرة القطاع الخاص على الاستيراد فإن الديوان الوطني^(١٣) المهني للحبوب يقوم باحتكار الاستيراد عن طريق القيام بنقل، الحبوب والبذور تخزينها وتوزيعها على المستوى الوطني. تخزن الحبوب من خلال الاستيراد أو جمعه من الإنتاج المحلي مع تخصيص مخزون استراتيجي لضمان التموين العادي والمستقر للسوق. إذ يمثل الإنتاج الوطني ٢٥٪ فقط من مجموع المشتريات، لذا يقوم الديوان الوطني للحبوب بمجموعة إجراءات من أجل تحسين الإنتاج الوطني وزيادته منها: تقديم الدعم التقني لتحسين نوعية محاصيل القمح، والدعم القبلي للفلاحين من خلال دعم مدخلات إنتاج القمح (البذور، والأسمدة، ...) ورفع سعر الشراء لدى الفلاحين (رفع سعر شراء القمح الصلب من ٢١٠٠ دج إلى ٤٥٠٠ دج/ قنطار، سعر شراء القمح اللين من ١٩٥٠ دج إلى ٣٥٠٠ دج/ قنطار) خاصة بعد أزمة الغذاء سنة ٢٠٠٧. إضافة إلى استفادة الفلاحين من امتيازات وإعفاءات ضريبية من أجل تسجيل أثر على أسعار المواد الغذائية للمستهلك، وتحسين الأمن الغذائي.

الشكل (١)

مسار توزيع القمح في الجزائر



كما أن الديوان الوطني يتحكم في أسعار القمح اللين والصلب من خلال تموين المطاحن بالحبوب بأسعار مدعمة، وذلك من أجل الإبقاء على استقرار المنتجات النهائية من الفرينة والسميد حيث رُفعت الحصص التموينية من ٥٠٪ إلى ٦٠٪ سنة ٢٠١١ لإغراق السوق والقضاء على المضاربة، حيث عرفت الكميات الموزعة على المطاحن سنة ٢٠١١ من طرف الديوان الوطني حوالي ٥٧ مليون قنطار من القمح اللين و ٢٧ مليون قنطار من القمح الصلب.

المسامد والمطاحن:

على المستوى الوطني:

إن للمطاحن والمسامد دوراً محورياً في سلسلة فرع تحويل الحبوب حيث إن نجاعتها وفعاليتها الاقتصادية له دور وأثره كبير على مستوى التغذية ونوعيتها للمستهلك. تقوم المطاحن بإنتاج نوعين من الفرينة من القمح اللين، النوع الأول يخص فرينة العجن بمعدل استخلاص يقدر بين ٧٢٪ و ٧٥٪ الموجه لإنتاج الخبر بنوعيه (العادي والمحسن) والنوع الثاني يخص الفرينة ذات النوعية الرفيعة بمعدل استخلاص يقدر ب ٦٨٪ لإنتاج العجائن والبطويات ذات النوعية الممتازة. وصل عدد المطاحن والمسامد سنة ٢٠٠٥ إلى ٤٣٠ مؤسسة موزعة كالتالي:

الجدول (٦)

الطاقات الإنتاجية للمطاحن والمسامد في الجزائر

القطاع الخاص		القطاع العام		
العدد	الطاقة الإنتاجية النظرية طن/ يوم	العدد	الطاقة الإنتاجية النظرية طن/ يوم	
٢٢٠	١٨٦٤٦	٦٠	٦٩٥٣	المطاحن
١٣١	١١٠٤٣	٢١	٧٦٠٠	المسامد
٣٥١	٢٩٦٨٩	٨١	١٤٥٥٣	المجموع

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المطاحن أكبر من عدد المسامد، نظراً إلى أن استهلاك الدقيق (إنتاج الخبز خاصة) أكبر من استهلاك السميد، الشيء الذي دفع السلطات مؤخراً إلى الشروع في إعداد دراسة خاصة بتعويض الفرينة بالسميد في إنتاج الخبز. كما أن هناك تفوقاً واضحاً للقطاع الخاص على القطاع العام^(١٤) (مؤسسات الرياض) الذي فقد

كثيراً من قدراته الإنتاجية وتراجع أمام شدة المنافسة خاصة ما تعلق بجودة النوعية. أما فيما يخص القمح الصلب، فهو موجه لإنتاج الكسكس، والسميد والعجائن، وذلك بمعدلات استخلاص مختلفة لاختلاف نوعية المنتج النهائي بينما توجه البقايا من الخالة بعد الطحن لبيعها كأعلاف للحيوانات. من جهة أخرى، فإن موقع غالبية المطاحن يستجيب لضرورات اقتصادية ولوجستية (القرب من مصادر التمون، والقرب من التجمعات الحضرية الكبرى، ...) وإلى حرص الدولة على إنشاء مناطق جذب اقتصادي لخلق مناصب شغل داخل المناطق الريفية والمعزولة.

تجدر الإشارة إلى أن المطاحن معروفة بالنوعية الرفيعة لإنتاجها خاصة مع تطوير وسائل الإنتاج وأدواته^(١٥) حيث إن هذه النوعية مرتبطة ببياض الفرينة أو صفار السميد (مادة gluten، نوعية القمح المحلي والمستورد)، والخفة ومدى المساعدة في إنتاج الخبز والحلويات (العجن وتشكيل العجينة). كما أن هناك علاقة وثيقة بين الصيانة ونوعية الفرينة المنتجة حيث تحتوي غالبية المطاحن على إمكانيات تقنية مهمة تمكن من الحفاظ على النجاعة والنوعية الجيدة (استدعاء الخبرة الأجنبية كـ BULHER للقيام بالصيانة السنوية وتصليح الأعطاب).

كثيراً ما تطرح نوعية القمح المستوردة (أوكرانيا، فرنسا، ...) أو المحلي أو الخلط بينهما (نسبة القمح المحلي من ٢٪ إلى ٥٪) إشكالاً بالنسبة إلى نوعية الفرينة والسميد المستخلصين خاصة في ظل الفراغ القانوني الموجود، وافتقار الديوان الوطني المهني للحبوب للوسائل والآلات التكنولوجية الحديثة لتقديم منتجات بخصائص كيميائية وفيزيائية ذات نوعية رفيعة: (درجة النقاوة، والرطوبة، والأملاح المعدنية، واللون...). إن عدم تحكم المطاحن في مصادر التموين لا تمكن من وضع سياسة لتنويع العرض والتحكم في نوعية الفرينة والسميد المنتج: البروتين، قوة الخبازة (force boulangère) وبالتالي عدم توفير منتجات ذات نوعية منتظمة.

إن نوعية السميد والفرينة تطرح أكثر من إشكال في ظل الفراغ القانوني، وعدم اعتماد المطاحن لمعايير موحدة ومعلنة لنوعية منتجاتهم، فالمرسومان التنفيذيان لا يفرقان بشكل واضح بين الفرينة المدعومة والفرينة ذات الجودة العالية، وكذا التفرقة بين السميد العادي والممتاز (في الواقع هناك السميد الرقيق والمتوسط والغليظ). في ظل غياب إحصاءات واقعية وواضحة حول الكميات المنتجة والمسوقة من الفرينة المدعومة، ووجود أنواع ممتازة من الفرينة في السوق، فإن أصحاب المطاحن غالباً ما يقومون بخفض معدل

الاستخلاص قصد التمكن من الحصول على أكبر كمية من النخالة لبيعها بأسعار مرتفعة ومن جهة أخرى الحصول على منتج ذي نوعية عالية موجهة خاصة للصناعات الغذائية مما يزيد من هوامش الربح وبالتالي يحد من توجيه الدعم لمستحقيه خاصة في ظل صعوبة الرقابة على هذه الممارسات.

على الرغم من سياسة تحرير الأسعار سنة ١٩٩٥ بعد برنامج الإصلاح الهيكلي، فإن الأهمية الإستراتيجية لهذه المواد الواسعة الاستهلاك، دفع السلطات إلى إقرار المرسوم التنفيذي رقم ٩٦ / ١٣٢ المؤرخ في ١٣ أفريل ١٩٩٦ المتضمن تحديد أسعار الدقيق والخبز في مختلف مراحل توزيع، كما أن الارتفاع كبير في أسعار القمح في السوق العالمية سنة ٢٠٠٧ إلى إصدار المرسوم التنفيذي رقم ٠٧ / ٤٠٢ المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٧ يتضمن تحديد أسعار سميد القمح الصلب عند الإنتاج، ومختلف مراحل التوزيع.

إن سياسة تحديد الأسعار تؤدي بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أصحاب البيع بالجملة والوسطاء على حساب المستهلك، حيث إن سعر السميد يتراوح بين ١١٥٠ دج و ١٢٠٠ دج للمستهلك، بينما سعره القانوني لا يتعدى ١٠٠٠ دج. إن فارق السعر يؤدي إلى تكوين هامش ربح جيد، وبالتالي تحويل الدعم إلى مداخيل لهؤلاء الوسطاء (بيع حصص من كميات الفريضة بدل الاستثمار في تطوير نشاط تجاري). فعندما كان سعر بيع الفريضة المدعومة في السوق مهماً، فكثيراً ما كان يوجه أصحاب المخابز حصص الفريضة إلى السوق السوداء من أجل الربح في فارق السعر.

بالنظر إلى القيود المفروضة على الأسعار والقدرات الإنتاجية (تحديد الحصص)، فإن المنافسة^(١٦) بين المطاحن (الفريضة والسميد) تقوم أساساً على نوعية التوزيع والتسليم (حسن الاستقبال، تسليم المنتجات دون انتظار، التسليم في الموعد لدى الزبائن، ...) التخفيضات وأجال التسديد. إن هذه المنافسة تزداد يوماً بعد يوم من خلال تأثير صورة المنتج وعلامته وعوامل نوعية المنتج: (معدل الاستخلاص، ونوعية التجهيزات المستعملة، ونوعية المواد الأولية، ونوعية التعبئة والملصقات).

١. الطاقات الإنتاجية الجهوية والمنافسة: تحوي الجهة الوهرانية: (مستغانم، ووهران، وسيدي بلعباس، وعين تموشنت، وتلمسان) حوالي ٦٧ مطحنة ومسمدة حيث تصل الطاقة الإنتاجية لجهة وهران حوالي ٤٥٥ طناً من السميد و ١١٦٢٧ طناً من الفريضة. تمثل الطاقة الإنتاجية لولاية وهران ل ٤٠ مطحنة ومسمدة حوالي ٢١٧٩ طناً من السميد و ١١٦٢٧ طناً من الفريضة أي بنسبة ٤٠،٦٦٪ و ٣٤،٦٤٪ على التوالي.

الجدول (٧)

تطور تموينات القمح اللين وإنتاج الفرينة للجهة الغربية للمطاحن:

عدد المطاحن والمسامد	القمح اللين	القمح الصلب	
٤٠	٠٢٨٤	١٨٥	الطاقات الانتاجية لولاية وهران
٦	٣٦٧٥	٠	عين تموشنت
٤	١٠٠٠	١١٠	مستغانم
٧	٧٤٥	٠	سيدي بلعباس
١٠	٢١٧٩	١٦٠	تلمسان
٦٧	٦٢٧١١	٤٥٥	الطاقات الانتاجية لجهة وهران
٥٩.٧٠	٣٤.٦٤	٤٠.٦٦	نسبة ولاية وهران

المصدر: إحصائيات المديرية الجهوية للتجارة - وهران-

بعد الارتفاع الذي عرفته الحصص التموينية من القمح اللين وزيادة الطلب سنة ٢٠١١، عرف إنتاج الفرينة ارتفاعاً بنسبة ٤٣,١٪ بالنسبة لولاية وهران و ٢٨,٢٩٪ بالنسبة للجهة الوهرانية حيث تمثل ولاية وهران بين ٥١ و ٥٧٪ من إنتاج الجهة، أما معدل الاستخلاص، فعرف انخفاضاً إلى ٧١٪ في الجهة و ٧٧٪ لولاية وهران. يجب أخذ المعطيات في الجدول أدناه بتحفظ خاصة معدل الاستخلاص حيث نلاحظ تلاعباً بالأرقام من طرف أصحاب المطاحن في ظل غياب التنسيق بين مختلف أعوان الرقابة سلطاتها.

الجدول (٨)

تطور تموينات القمح اللين وإنتاج الفرينة للجهة الغربية

التموينات OACI	السداسي الأول ٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
٢٧٧٩٠٨٣,٥٤	٥٤٢٦٨٢١,٤٢	٣٧٣٤٩٩٥,١٥	
٢١٤١٢٦٩,٧٩٨	٤٢٦٠١٤٢,٠٣	٢٩٧٦٨٤٦,٣٨	
٧٧,٠٥	٧٨,٥٠	٧٩,٧٠	
٤٩٠٤٧٣٥,١٢	٩٨٧٠٢٤١,٠٣	٧٤٥٧٣٨٣,٦١	
٣٧٦٩٦٤٠,٣٧	٧٤٤٣٨٢١,٦٤	٥٨٠٢١٤٤,٠٦	
٧٦,٨٦	٧٥,٤٢	٧٧,٨٠	

٢٠١٠	٢٠١١	السداسي الأول ٢٠١٢	
٥١,٣٠	٥٧,٢٣	٥٦,٨٠	نسبة ولاية وهران
٣٧٢٢٣٨٨,٤٦	٤٤٤٣٤١٩,٦١	٢١٢٥٦٥١,٥٨	تموينات باقي الولايات
٢٨٢٥٢٩٧,٦٩	٣١٨٣٦٧٩,٦٢	١٦٢٨٣٧٠,٥٧	إنتاج الفريضة لباقي الولايات
٧٥,٩	٧١,٦٥	٧٦,٦٠	معدل الاستخلاص

المصدر: إحصائيات المديرية الجهوية للتجارة - وهران-

الجدول (٩)

تموين المخابز بالفريضة لولاية وهران وللجهة الغربية

٢١٥٠٣٣٩,٩٠	٢٣٦١٢٨٧,٠٠	٩٨٦٨٤٩,٤٥	تمون المخابز بالفريضة لولاية وهران
٢٩٧٦٨٤٦,٣٨	٤٢٦٠١٤٢,٠٣	٢١٤١٢٦٩,٨٠	إنتاج الفريضة لولاية وهران
٧٢,٢٤	٥٥,٤٣	٤٦,٠٩	نسبة تمون المخابز بالفريضة لولاية وهران
٢٨٢٠٣٧١,٤٧	٣٢٣٥١٠٨,٨٧	١٤٥٣٧٣٩,٥٠	تمون المخابز بالفريضة
٥٨٠٢١٤٤,٠٦	٧٤٤٣٨٢١,٦٤	٣٧٦٩٦٤٠,٣٧	إنتاج الفريضة لجهة وهران
٤٨,٦١	٤٣,٤٦	٣٨,٥٦	نسبة تمون المخابز

المصدر: إحصائيات المديرية الجهوية للتجارة - وهران-

كما أن مطحنتي هبور والظهرة (علامتي الأميرة وسفينة) تعدّان أهم مطحنتين في
الجهة الوهرانية حيث تبلغ نسبة إنتاجهما من الفريضة حوالي ٢٤,٩٢٪، بينما يمثل إنتاج
شركة هبور حوالي ٢٦,٧٢٪ من إنتاج ولاية وهران.

الجدول (١٠)

إنتاج مطحنتي هبور والظهرة

٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	المطاحن	
٧٣١٢٩٦,٥٩	٩٧٠١١٠	٥٧٢٢٨٥,٣	مطاحن هبور	إنتاج الفريضة
٧٨٧٤٤٤,٢٠	٧٨٤١٧٦,١٢	٣٦٧٣٨٠,١٩	مطاحن الظهرة (مستغانم)	

الجدول (١١)

إنتاج السميد والفريضة لشركة هبور

نوع المنتج	نوع التعبئة	السعر ٢٠١٣ (الوحدة: دج)
فريضة العجن وفريضة العجن عالية الجودة étuvé في تعبئة ٢٥ كغ، ١٠ كغ و١ كغ.		
فريضة العجن للبيع بالجملة والمخابز	٥٠ كغ	١٩٩٠
فريضة العجن للبيع بالجملة	٢٥ كغ	٢١٠٠
فريضة العجن للبيع بالجملة	١٠ كغ	٢٢٠٠
فريضة العجن للبيع بالجملة étuvé	٢٥ كغ	٢٥٠٠
فريضة العجن للبيع بالجملة étuvé	١٠ كغ	٢٤٠٠
فريضة القمح اللين	١ كغ	٢٧٠٠
السميد المتوسط والرقيق والغليظ في تعبئة ٢٥ كغ		
سميد من النوع الغليظ	٢٥ كغ	٣٧٠٠
سميد من النوع المتوسط	٢٥ كغ	٣٤٥٠
سميد من النوع الرقيق	٢٥ كغ	٣١٤٠
السميد المتوسط والرقيق والغليظ في تعبئة ١٠ كغ		
سميد من النوع الغليظ	١٠ كغ	٣٨٠٠
سميد من النوع المتوسط	١٠ كغ	٣٥٥٠
سميد من النوع الرقيق	١٠ كغ	٣٢٤٠
البقايا من النخالة		
النخالة	القنطار	١٢٠٠

المصدر: وثائق المؤسسة

٢.١ تطور التموينات، الإنتاج والمبيعات خلال الفترة من سنة ٢٠٠٨ إلى ماي ٢٠١٣:

من خلال الجدول أدناه، نلاحظ أن التموينات من القمح الصلب واللين شهدت تذبذباً حيث انتقلت من ٤٠٥ قناطير يومياً سنة ٢٠٠٨ إلى ٣٥٤ قنطاراً فقط سنة ٢٠١٠ قبل أن تعاود ارتفاعها سنة ٢٠١١ لتصل إلى ٤٩٧ قنطار بفضل زيادة الطلب، ورفع حصص التموينات من ٥٠٪ إلى ٦٠٪ سنة ٢٠١١. هذه الزيادة في الحصص التموينية، صاحبه

ارتفاع محسوس في الإنتاج والمبيعات التي كان على التوالي: ١٠٠٤٠٤,٥٨٥ قنطار و١٠٠٦٩١٨,٨ سنة ٢٠٠٩ إلى ١٢٥٣٥٥,٢٦ طن و١٢٥٠٧٤٣,٧طن سنة ٢٠١١. كما سجل الأعمال انخفاضاً إلى ٢٣٨٨٧٤٦١٤٥ دج سنة ٢٠٠٩ قبل أن يعاود الارتفاع إلى ٢٩٨٨٤١٧٠٨٠ سنة ٢٠١١.

الجدول (١٢)

تطور التموينات، الإنتاج والمبيعات خلال الفترة من سنة ٢٠٠٨ إلى ماي ٢٠١٣

ماي ٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٣٠٠٧٩٠٦٢٠٦٤	٧٨٠٧٠٦١٣١	٥٠٠١٣٦٧٨١	٤٣٠١٧٤٨٨١	٤٣٠٣٨٨٦٨١	٣٥٠٨٦٧٥٣١	القمح اللين
٧٠٢٠٢٥٢٥	٤٠٠٨٨٨٣٨١	٨١٠٤٣٣٨١	٤٤٠١٨٤٥	٧٠٠١٧٨٦	٣١٠٣٥٠٤١	القمح الصلب
تطور إنتاج الفريضة، السميد والنخالة من سنة ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣						
٥٠٠٤٩٣٨٤٦٣	٧٨٠٨٧٥٠١١	٤١٠٥٥٣٥١١	٥٨٣٠٤٨٧٥٠١	٥٧٥٠٣٠٣٠٠١	٧٨٠٠٨٧٨١١	الفريضة
٣٠٧٥٠٣٨٠٧	٦٥٠٦٤٣٦	٣٦٠٧٨٧٧	٣٨٠٤٨٨٣	٥٨٦٠٥٨٨٤	٥٥١٠٣٨٨١١	السميد
٤٦٠٤٥١٤١١	٤٨٠٧٨٨٧٨	٤١٠٥٠٤٦٤	٤٠٠٨٨٤٨	٣١٠٣٧٥٠٣	٨٦٥٠١١٥٨٣	النخالة
تطور مبيعات الفريضة والسميد من سنة ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣						
٥٠٠٤٩٣٨٤٦٣	٥٠٠٤٨٥٠٠١١	٨٠٠٤٣٨٠٠١١	٤٠٠٤٨٨٥٠٠١	٧٠٠٧١٦٤٠٠١	٤٠٠٤٨٨٦٧١١	الفريضة

سنة	السميد	الفرينة	السميد	النخالة	متوسط تكلفة إنتاج الفرينة قنطار	متوسط سعر البيع الفرينة قنطار	هامش الربح
٢٠٠١	٥٢,٢٣٦,٣٢٥	٦٧١٠,٤٥٥,٢٦٤	٣٥٠,٠٧٦,٦٠٣	٣٤,٣١١,٠٦٨,٣٦٤	١٠,٢٠٢,٧٦,٦٦٧	١٦,٧١٠,٣٧٣,٢	٤,٠٦٦,٦١,٣١٦
٢٠٠٢	٥٧,٨٦٥,٥٧٦	٥٣١٦,٣٨٧,٧٨٨	٥٣٥,٣١٧,٨٨٨	٣٦,٦٨١,٠٠٧,٦٤٨	٨,٠٦٦,٣٠,٨٧١	١٥,٣٨٨,٦٨,٤٤٨	٦,٤٣٥,٠٨٧,١٠٥
٢٠٠٣	٦٠,٦٦٨,١١٣	٦٨٦,١٦٥,٤٣٨	١,٦١٦,٦٦٨,٤٨١	٦١,١٨٨,٧٧٧,١٤٤	٨,٦٣٠,٨٧١	٣,٤٨٠,٨٤,٣,٦٤٤	٨,٤٤٨,٧٠,٦,٤٤٣
٢٠٠٤	٥٣,٦٤٣,٣٦٧	٠,٧٠٨,١٣٧,٧٦٤	٠,٤٥٥,٠١٦,٦٤٢	٧٣,٦٨١,٦٥٦,٧٨٤	٤,٨٧٣,٣٦,٦٦٧	٦,١١٨,١٤,٦,٧٤٤	٣,٥٧٨,٨٧,٤,٦١٥
٢٠٠٥	٥٦,٤٤٥,٤٨٦	٣,٦٦١,٤٣٨,١٦٤	٨١١,٨٥٥,١١٤	٨٨,٣١٧,٦١٧,٦٨٤	٤,٨٦٦,٣٠,٨٧١	٦,٨٦٠,٤٨,٨١,٣٤٨	٤,٦٥٨,٧٥,٤,٨٣٥
٢٠٠٦	٥٦,٧٤٧,٣٠٤	٥٤٣,٤٥٥,١٤٠	٠,٣٥٥,٠٦٤,٤٠١	٧٢,١٦٠,٠٦,٦٥٥	١٧,١٦٣,٠,٨٧١	٦,٨١٦,٣٧,٨٨٠	٦,١٤٣,٣٧,٤,٨٠٤

كما نلاحظ أن سعر تكلفة الفرينة بقي ثابتاً في حدود ١٨٧٠ دج للقنطار، بينما عرف متوسط سعر البيع وبالاتي متوسط هامش الربح تذبذباً، حيث سجل خلال السداسي الأول من سنة ٢٠١٣ حوالي ٢٠٧٧،٨٤ دج/ قنطار، بينما عرف متوسط سعر البيع سنة ٢٠٠٨ حوالي ٢٤٨٤،٠١٦٨٦١ دج/ قنطار. إن هذا التذبذب يُوْشر إلى أن أعمال هذه الشركة يرتكز على بيع منتجات الفرينة ذات الجودة العالية غير المعنية بنظام تحديد الأسعار (متوسط سعر البيع أكبر من سعر بيع الفرينة العجن المقدر ب ١٩٩٠ دج للقنطار). وليس أدل على ذلك، نسبة النخالة المنتجة التي تُوْشر إلى وجود إنتاج الفرينة من النوعية الرفيعة.

من جهة أخرى، فإن نسبة تموين المخازن لا تتعدى ٣٪ من مجموع مبيعات الشركة التي يستحوذ عليها تجار الجملة بنسبة ٩٦٪، حيث يعود سبب ذلك إلى أن أصحاب المخازن يفضلون التموين لدى تجار الجملة مع زيادة تقدر بين ٥٠ و ١٠٠ دج للقنطار من أجل التهرب من المراقبة (تجارة، ضرائب، ...) ، كما أن فرينة العجن المسوقة من قبل بعض المطاحن، ليست بالجودة الكافية التي تساعد الخبازين في عملية تحضير الخبز.

٣،٣ مؤشرات النجاعة ومفاتيح النجاح:

♦ إن القوة التنافسية والمكانة السوقية التي تحتلها هذه الشركة، لم تأت من فراغ، بل كانت نتاجاً لعوامل النجاح التي يمكن تلخيصها فيما يأتي:

♦ اعتماد الشركة على أحدث أنواع تكنولوجيا طحن الحبوب وأجودها من نوع BULHER (سويسرا) ، التي كلفت أكثر من ٨٥٠ مليون دينار (حصولها على ضمان مدى الحياة) بالإضافة إلى الصيانة المستمرة لتفادي انقطاع الإنتاج.

♦ الطاقات الإنتاجية المعتبرة التي تمكن من تلبية حاجات الزبائن بالكمية والسرعة الفائقة، وبالاتي الاعتماد على اقتصاديات الحجم في التحكم في التكاليف. يضاف إلى هذه القدرات الإنتاجية أيضاً القدرات التخزينية المعتبرة التي تمكن من توفير مخزونات أمان لتفادي أي انقطاع في التموين.

♦ التركيز على المهنة القاعدية: يتمثل النشاط الأساسي لهذه الشركة في إنتاج السميد والفرينة لذا تحرص الشركة على التركيز على التلبية والاستماع لحاجات المستهلك من خلال تمكين الترابط العمودي الموجود بين مصالح الشركة كافة والأفقي بين التموين بالمواد الأولية وأكياس التعبئة، وما بين الحصول على المنتج النهائي.

♦ النوعية الجيدة: بالإضافة إلى حصول الشركة على شهادة ايزو ٩٠٠١، فإن هذه الشركة تحرص على تموين السوق بمنتجات ذات نوعية جيدة، خاصة بالنسبة للفرينة حيث تعدّ علامة الأميرة من أهم منتجات الفرينة وأشهرها على مستوى الوطن.

♦ السياسة التسويقية: تعتمد الشركة أساساً على التواجد المباشر لدى المستهلك النهائي من خلال وضع تشكيلة من المنتجات ذات الجودة العالية، بالإضافة إلى سياسة الاتصال مع الزبائن المرتكزة على قواعد صلبة أساسها المصداقية، الشفافية والثقة. كما أن نوعية التوزيع والتسليم (حسن الاستقبال، وتسليم المنتجات دون انتظار، والتسليم في الموعد لدى الزبائن، ...) التخفيضات والمرونة في أجال التسديد تسهم في صناعة بناء صورة جيدة لهذه الشركة في السوق.

الاستثمار في الموارد البشرية: لعل العامل المباشر لنجاح هذه الشركة يكمن في العنصر البشري سواء في الجانب التقني أم الإداري، حيث إن حجر الزاوية في نجاح الشركة يعود إلى قدرة العاملين على كسب رضا الزبائن واستحسانهم.

١. إن سرد هذه العوامل ما هو في الحقيقة سوى توطئة لإبراز عوامل نجاح أي شركة في قطاع تحويل الحبوب خاصة في ظل سياسة الأسعار التي تفرضها الدولة، كما تفتح الباب أمام التفكير حول إدماج الشركات العاملة من أجل زيادة النجاعة الاقتصادية في القطاع.

إشكالية تسيير المطاحن:

♦ إن إشكالية تسيير المطاحن الجزائرية تتركز على كيفية تعظيم معدل الاستخلاص من الإنتاج من الفريضة العادية، أو ذات الجودة الرفيعة، التي تلبى حاجات الزبائن وأذواقهم وفق حصص التموين، والطلب والسعر في السوق. إن إشكالية الدعم هي الأخرى تنبع من هذا المنطلق، ففهم عمل أو إستراتيجية المطاحن تقود إلى إصلاح نظام الدعم والقوانين المنظمة لفرع تحويل الحبوب. إن جملة من العوامل التقنية والمالية تقود لتحديد الخيارات الإستراتيجية للمطاحن (١٧):

♦ إن معدل الاستخلاص للفريضة العادية يتراوح بين ٧٢٪ و ٧٥٪ بينما قد يصل إلى ٨٠٪ إذا أحترم معيار نسبة الأملاح، وتوفر القمح المناسب. إن رفع معدل الاستخلاص إلى ٨٠٪ يؤدي توفير حوالي ٧٪ من القمح اللين وحوالي ١٦٥ دج/ قنطار في إنتاج الفريضة.

♦ إن معدل الاستخلاص للفريضة ذات الجودة العالية لا يجب أن ينزل عن مستوى ٧٠٪. كما أن احترام هذا المعدل مشروط أيضا بالخصائص التقنية للقمح، ومدى تحكم أصحاب المطاحن في تقنيات الرحي والطحن.

في ظل غياب الإحصاءات حول نسبة الفريضة العادية وذات الجودة العالية، فإن هوامش الربح للفريضة العادية تبقى ضعيفة. كما أن لجوء المطاحن لخفض معدل الاستخلاص هو

نوع من التلاعب بنظام الدعم، علماً أنه مع انخفاض مبيعات الفرينة والسמיד، وارتفاع سعر النخالة (٢٤٠٠ دج للقنطار أكثر من سعر الفرينة نفسه)، فإن المطاحن أصبحت تبيع ببيعاً مشروطاً الفرينة بالنخالة لتصريف منتجاتها.

إن هذه الوضعية سمحت للمطاحن بتحقيق مردودية معتبرة، حيث يتراوح معدل هامش التجاري للفرينة بين ٥٠٠ و ٦٥٠ دج للقنطار أي حوالي ٤٠٪. كما أن خفض هذا الهامش برفع سعر القمح، سوف يؤدي إلى تقليص الدعم، ودفع المطاحن إلى تغيير إستراتيجيتها المبنية على معدل الاستخلاص.

إن الطاقات الإنتاجية الحالية خاصة مع التراجع كبير للطلب، تعد أكبر من الحاجات مما يدعونا إلى الاستغلال الأمثل والجيد لهذه الطاقات عن طريق^(١٨): التحكم في السعر والتكاليف، وتسيير أمثل للمطاحن والتوجه التدريجي لتحرير الأسعار لمختلف المنتجات من خلال القيام بدراسات قطاعية معمقة من أجل التحكم في الطاقات الإنتاجية والاستثمارات (بناء وحدات إنتاجية جديدة)، بما يتوافق مع الحاجات الحقيقية، والتحسين المتواصل لنوعية المنتجات، وأخيراً دعم الشراكة وتشجيعها، دمج المؤسسات والتصدير من أجل الرفع من نجاعة المؤسسات وتنافسيتها.

١. المخابز:

التحويل الثانوي من قبل المخابز:

♦ إن المخابز تقوم بإنتاج الخبز والحلويات من خلال استعمال المواد الأولية المختارة، وطريقة تحضير العجن، وتخمرها، تشكيلها وطهيها قبل بيعها المباشر للمستهلك النهائي، حيث يمكن أن نميز نوعين منها:

♦ **المخابز الصناعية:** الصناعة الصناعية للخبز (بكميات كبيرة وبآلات وتجهيزات صناعية كالأفران الدورانية) بالأشكال والأنواع كافة: (خبز عادي، ومحسن، وخال من الملح، وطويل الحفظ، البسكويت، ..) وكل أنواع بسكويت المخابز. كما يشترط على أصحاب هذه المخابز الحصول على شهادة للحصول على السجل التجاري، والتراخيص المطلوبة لممارسة النشاط كأبي تاجر.

المخابز التقليدية: تشمل مهنة الخباز التقليدي^(١٩): صناعة أصناف الخبز كلها وبيعها بالتجزئة ومواد الخبازة الراقية: (الهالليات، والبريوش، والخبز الصغير المحشي، والحلويات الجافة البسكويت... الخ)، بالإضافة إلى صناعة، مواد غنية بالحبوب وبيعها بالتجزئة. كما يشترط على أصحاب هذه المخابز الحصول على شهادة للحصول على بطاقة الحرفي المهنية من غرفة الصناعات التقليدية لممارسة النشاط.

هذه المخابز تنتج نوعين من الخبز المدعم: رغيف الخبز العادي المبيع بسعر ٧,٥ دج، ورغيف الخبز المحسن المبيع بسعر ٨,٥ دج وفقا للمرسوم التنفيذي ١٣٢ / ٩٦، بالإضافة إلى إنتاج أنواع أخرى من رغيف الخبز الخاص^(٢٠) غير الخاضع لنظام تحديد سعر. إن نظام دعم مادة الدقيق الموجه للمخابز أثبت قصوره في توجيه الدعم إلى مستحقيه، فمن جهة يستفيد من هذا الدعم مختلف شرائح المجتمع باختلاف دخولهم وقدراتهم الشرائية، ومن جهة أخرى، فإن مصلحة الخبازين تكمن في إنتاج الخبز الخاص أو الحلويات التي تمكن من الحصول على هامش ربح أكبر.

انتشرت في السنوات الأخيرة ظاهرة صانعي الخبز السوري ليشكل منافسة شديدة لرغيف الخبز المدعم ذو وزن ٢٥٠ غ. أمام تراجع هوامش الربحوالمنافسة الشديدة فإن الخبازين اضطروا إلى تنويع منتجاتهم (أنواع الخبز الخاص كخبز السانوج، الحلويات..) التي تمثل هوامش ربح كبيرة، وتخفيض سعر تكلفة الخبز، وإنقاص الوزن القانوني للخبز، والرفع من مستويات الإنتاج.

إن أهمية الفرينة في إنتاج الخبز يدفع الخبازين إلى إيجاد نوعية من الفرينة ذات نسبة رطوبة منخفضة، وقادرة على امتصاص أكبر كمية من الماء على عكس الأسر التي تفضل فرينة سهلة العجن، مما يؤدي إلى رفع عدد الأرغفة المنتجة من العجينة الواحدة: (أي بيع الماء بسعر الخبز حيث يمكن الوصول إلى أزيد من ٥٠٠ رغيف ذي ٢٥٠ غ من عجينة الفرينة ذات ١٠٠ كغ). كما أن إنتاج خبز ذو نوعية جيدة (ساخن، منفوخ، أو ذهبي براق اللون، وذو مذاق جيد، ...) ، مما يحتم على المخابز اقتناء نوعية جيدة من الفرينة تساعد في عملية العجن ومولين العجينة والبحث عن مومنين دائمين للحفاظ على النوعية.

٢. إن رمزية رغيف الخبز وأهميته في النظام الغذائي للمستهلك الجزائري دفع السلطات الحكومية أمام هذا التحدي الاجتماعي والسياسي إلى التصدي إلى أي محاولات للرفع من سعر الخبز في ظل ارتفاع كبير لتكلفة إنتاج الخبز. إن إبقاء سعر الخبز وفقا للمرسوم التنفيذي ١٣٢ / ٩٦ يهدد مقدرة الخبازين على تحمل زيادة تكاليف مدخلات الإنتاج (مواد تحضير الخبز والتجهيزات) ، مما يهدد بقاء هذا النشاط ويدفع إلى موجة من الإضرابات.

إشكالية دعم الخبز:

♦ ما بين مطرقة الخبازين، وسندان القدرة الشرائية للمستهلك، لجأت السلطات الحكومية من خلال وزارة التجارة إلى فتح باب الحوار مع الخبازين من خلال تقديم

مقترحات حول سبل دعم إنتاج الخبز في محاولة للإبقاء على السعر الحالي، حيث شكلت لجنة وزارية مشتركة لدراسة سعر تكلفة إنتاج الخبز. أمام هذه الوضعية، يبرز إشكالات رئيسيان، الأول يتعلق بتطور التكاليف، أما الثاني فيتعلق بماهية الدعم وطرقه المتبعة:

تطور تكاليف إنتاج الخبز: في الوقت الذي عرف سعر الخبز استقراراً، فإن أسعار مواد إنتاج الخبز عرفت التهاباً منذ تطبيق المرسوم التنفيذي ٩٦ / ١٣٢ المؤرخ في ١٣ أفريل ١٩٩٦ يتضمن تحديد أسعار الدقيق والخبز في مختلف مراحل التوزيع:

الجدول (١٣)

تطور سعر تكلفة مدخلات إنتاج الخبز بين سنة ١٩٩٦ و ٢٠١٣

التعيين	السعر في سنة ١٩٩٦	السعر في سنة ٢٠١٣	الفارق
الفريضة	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٠
الخميرة	١٢٠ دج	٢٨٠ دج	٢٥١,١١ دج/كغ
محسن الخبز	/	٢٧٠ دج	٢٧٠ دج/كغ
الزيت	١٢٥ دج/لتر	٥٦٥ دج/لتر	٤٤٠ دج/لتر
السكر	٤٠ دج/كغ	٨٠ دج/كغ	٤٠ دج/كغ
الأجر القاعدي العمال	٤٠٠٠ دج شهريا	١٨٠٠٠ دج شهريا	١٤,٠٠٠ دج شهريا
الضمان الاجتماعي	٦,٣٠٠ دج شهريا لكل عامل	١٢٦٠٠ دج شهريا لكل عامل	٥,٠٤٠ دج شهريا لكل عامل
المازوت	٧,٥ دج/لتر	١٣,٧٥ دج/لتر	٦,٢٥ دج/لتر

المصدر: كشوف الأسعار والأجور- مديرية التجارة لولاية وهران-

هذا الارتفاع في التكاليف دفع كثيراً من الخبازين إلى توقيف نشاطهم أو ممارسة نشاطات مكملية كبيع الحلويات أو أنواع خبز، خاصة حيث يصل سعر تكلفة الخبز حسب بعضهم إلى ١٥ دج باحتساب كل التكاليف. كما دفع الخبازين أيضاً إلى المطالبة بدعم جميع مدخلات الإنتاج التي شهدت أسعارها ارتفاعاً.

♦ دعم سعر الفريضة: تدعم الدولة بصفة رئيسية مادة الفريضة التي كثيراً ما تحول عن وجهتها الأصلية^(٢١) سواء من خلال التهريب أم توجيهها إلى إنتاج الحلويات ومنتجات أخرى غير معنية بالدعم، مما يطرح إشكالات حول نجاعة هذا الدعم وأثره في مساعدة

الخبازين على الاستمرار في عملهم، وبخاصة أن أنواع الخبز الخاصة تستفيد من دعم الفريضة، مقابل أن الأسعار تبقى حرة، مما يشكل منافسة غير متكافئة. على صعيد آخر، فإن سعر الفريضة الموجه للمخابز هو نفسه الموجه للصناعات الغذائية الأخرى (البسكويت،) مما يسهم أكثر في تحويل الدعم عن وجهته الأصلية.

١. دراسة كلفة إنتاج رغيف الخبز:

في إطار عملية دراسة كلفة إنتاج الخبز، فإن منهجيتنا تعتمد على مجموعة من التجارب التي قامت بها مصالح التجارة عبر مجموعة من المخابز عبر أرجاء الوطن نذكر منها: تجارب المديرية الجهوية للتجارة بوهران، وتجارب اللجنة الوزارية المشتركة (وهران، بشار وقسنطينة)، ودراسة النقابة الوطنية للخبازين. ونظرا للاختلاف الموجود في هيكل التكاليف، فإننا قمنا بوضع هيكل تكاليف موحد للتمكن من المقارنة بين التجارب المختلفة كما هو مبين في الجدول أدناه:

من خلال دراسات احتساب تكاليف إنتاج رغيف الخبز، نلاحظ أن التكاليف المباشرة (المتغيرة) متقاربة؛ لأنها مرتبطة بسعر السوق وكمية المواد المستعملة، في حين يجب التنويه بأن الاختلاف الموجود بين دراسات سعر التكلفة يرجع إلى سببين رئيسين:

♦ **اختلاف حجم الإنتاج:** لاحظنا أن عدد الأرفعة المنتجة من العجينة الواحدة يختلف من خباز إلى آخر باختلاف طريقة التحضير ووسائله (الفرن الدوراني يمتص الماء، مما يؤدي إلى إنقاص وزن الرغيف الشيء الذي يؤدي إلى إنقاص عدد الأرفعة من العجينة الواحدة،) وكمية المواد المستعملة ونوعيتها (خاصة الماء والفريضة) بالإضافة إلى الاختلاف الموجودة في عدد العجائن اليومية.

♦ **تقويم الأعباء غير المباشرة والثابتة:** إذا كانت التكاليف المباشرة مرتبطة بسعر شراء مدخلات إنتاج الخبز، فإن التكاليف غير المباشرة مرتبطة أساساً بحجم الإنتاج الذي يؤثر على السعر وحدوي للرغيف، ومدى التحكم في التكاليف (الاهتلاكات، الصيانة،) ، حيث إن تقويم الأعباء غير المباشرة للدراسة الخاصة بالنقابة يصل إلى ١٧٠٠ دج، بينما لا تتجاوز النصف لبقية الدراسات.

على صعيد آخر، فإن الخبازين يطالبون برفع سعر الخبز إلى ١٤,٥ دج للرغيف أي زيادة بأكثر من ٧٠٪ للتمكن من تغطية النفقات، والحصول على هامش ربح يحافظ على استمرارية نشاطهم. من الواضح أن تكلفة الخبز للدراسة الخاصة بالنقابة هي الأكبر ب ١١ دج/ للرغيف (دون احتساب نفقات أخرى) ، حيث إن الفرق يكمن في حجم النفقات الثابتة وغير المباشرة.

الجدول (١٤)

تجارب دراسات إنتاج رغيف الخبز

المعدل العام	معدل المديرية الجهرية	الكلفة النقابية	الكلفة قسنطينة	الكلفة بشار	الكلفة وهران	المواد المستعملة في التحضير
٤٥,٤٥	٢٠٠٠,٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	مادة الفريضة
٨,٠٦	٣٥٤,٥٠	٣٨٢,٥١	٣٦٠	٣٠٠	٢٨٠	الخميرة
١,٩٦	٨٦,١٠	٨١	٨١	١٢٠	٦٧,٥	محسن الخبز
٠,٣٠	١٣,٠٧	١٦,١٣	٢٠	٢٢,٤٣	٣,٣١	الماء
٠,٩١	٤٠,٠٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	السكر
٠,٧٥	٣٢,٨٩	٣٢,٤٤	٣٦	٣٠	٣٠	الملح
٥,٠٩	٢٢٤,٠٠	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	الزيت
٢,٦٨	١١٨,٠٠	١٠٠	١٠٠	١٢٥	١٢٥	زيت التشحيم
٦٥,١٩	٢٨٦٨,٥٧	٢٨٧٦,٠٩	٢٨٦١	٢٨٦١,٤٣	٢٧٦٩,٨١	مجموع تكاليف المواد المستعملة ١
٣,٤٤	١٥١,٢٥	١١٣,٩٨	٣٠٠	٢٠٦,٨٨	٥٠,١٥	الكهرباء
١٠,٧٥	٤٧٣,١٤	٤٩٥,٦٩٥٣١٢٥	٤٠٠	٤٥٠	٥٠٠	مجموع تكاليف اليد العاملة المباشرة
٧٩,٣٨	٣٤٩٢,٩٦	٣٤٨٥,٧٦	٣٥٦١	٣٥١٨,٣١	٣٣١٩,٩٦	مجموع التكاليف المباشرة
٢٠,٦٢	٩٠٧,٥٠	٤٧٥,١	١٧٢٣,٣٢	٧٥٠	٧٨٠	مجموع التكاليف الغير المباشرة
١٠٠,٠٠	٤٤٠٠,٤٦	٣٩٦٠,٨٥٦٣٤	٥٢٨٤,٣٢	٤٢٦٨,٣١	٤٠٩٩,٩٦	المجموع الكلي للتكاليف
	٤٧٦,٢٨	٤٧٩,٣٧٥	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	عدد الأربعة المنتجة من العجينة ١٠٠ كغ
	٩,٢٤	٨,٢٦	١١,٠١	٨,٨٩	٨,٥٤	سعر تكلفة الرغيف الواحد

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التجارب المذكورة في الجدول

١. مقارنة وتحليل هيكل إنتاج الخبز: من خلال الجدول نلاحظ أن هيكل نسب تكاليف إنتاج الخبز في الجزائر (حسب دراسات الكلفة) معاكسة لنظيرتها في فرنسا، حيث تمثل نسبة الفرينة ٤٥،٤٥٪ و ٦٥،١٩٪ للمواد المستعملة، بينما لا تمثل في فرنسا سوى ١١،١١٪، وعلى العكس من ذلك، فإن تكلفة اليد العاملة في فرنسا تمثل ٥٥،٥٥٪ في حين لا تمثل سوى ١١،١٥٪ في الجزائر.

الجدول (١٥)

مقارنة هيكل نسبة توزيع تكاليف إنتاج الخبز

	سعر البيع ب ١٠٪ كنتيجة صافية	المجموع	باقي التكاليف	باقي المواد المستعملة	تكلفة اليد العامة المباشرة والغير مباشرة	الفرينة	القمح
معدل دراسات الكلف٪	١٠،١٦	١٠٠	٢٣،٦٦٪	١٩،٧٤٪	١١،١٥٪	٤٥،٤٥٪	٣١،٨١٪
فرنسا٪	٠،٨٠	١٠٠		٣٣،٣٤٪	٥٥،٥٥٪	١١،١١٪	٥،٦٪

المصدر: المديرية الجهوية للتجارة- وهران-

إن هيكل نسب تكاليف إنتاج الخبز يبين التأثير كبير لتكلفة الفرينة، مما يعني أن زيادة ٥٠٠ دج في سعر الفرينة يؤدي إلى زيادة مقدارها ١٠،٥ دج في رغيف الخبز الواحد. فإذا كان معدل سعر القمح اللين لسنة ٢٠١٢ هو ٣٠،٨٣ دولار للقنطار أي ٢٤١٥ دج للقنطار، أن ٢٥٠ غ من الفرينة يساوي ٣٣٣ غ من القمح اللين (١٠٠ كغ من القمح تنتج ٧٥ كغ من الفرينة أي ٧٥٪)، أن سعر القمح يساوي ٧٠٪ من سعر الفرينة، فإن سعر الفرينة غير المدعوم يساوي ٣٢٢٠ دينار؛ أي أن إلغاء دعم الفرينة يؤدي إلى زيادة في تكلفة الخبز ب ٢،٥٢ دج للرغيف الواحد.

الجدول (١٦)

أثر زيادة سعر الفرينة على التكلفة الوحدوية لرغيف الخبز

سعر الفرينة	٢٢٠٠	٢٥٠٠	٢٨٠٠	٣٠٠٠	٣٢٠٠	٣٥٠٠	٣٨٠٠	٤٠٠٠
سعر تكلفة الخبز (دج)	٩،٦٦	١٠،٢٩	١٠،٩٢	١١،٣٤	١١،٧٦	١٢،٣٩	١٣،٠٢	١٣،٤٤
قيمة الزيادة (دج)	٠،٤٢	١،٠٥	١،٦٨	٢،١٠	٢،٥٢	٣،١٥	٣،٧٨	٤،٢٠

المصدر: احصائيات المديرية الجهوية للتجارة- وهران-

من جهة أخرى، وبالنظر إلى أن تقويم أعباء اليد العاملة غير حقيقية بالنظر إلى تهرب

أغلب الخبازين من التصريح الصحيح بعدد العمال والأجور المدفوعة (تصل إلى ٣٠٠٠٠٠ دج عوض ١٨٠٠٠ دج في الدراسات التي قمنا بها)، فإننا ارتأينا أن ندرس أثر زيادة تكاليف اليد العاملة على التكلفة الوحديّة لرغيف الخبز. حيث إن الزيادة في أجور العمال ب ٥٠٪ يؤدي إلى زيادة ب ٠,٨٧ دج في السعر الوحدي للخبز كما يبين الجدول أدناه:

الجدول (١٧)

أثر زيادة تكاليف اليد العاملة على التكلفة الوحديّة لرغيف الخبز

	زيادة ٥٠٪	زيادة ٤٠٪	زيادة ٣٠٪	زيادة ٢٠٪	زيادة ١٠٪	١٨٠٠٠ دج / شهر
مجموع تكاليف اليد العاملة	١٣٦١,٥٥	١٢٧٠,٧٨	١١٨٠,٠١	١٠٨٩,٢٤	٩٩٨,٤٧	٩٠٧,٧٠
المجموع الكلي	٤٨٥٤,٣١	٤٧٦٣,٥٤	٤٦٧٢,٧٧	٤٥٨٢,٠٠	٤٤٩١,٢٣	٤٤٠٠,٤٦
الزيادة في تكلفة الخبز الوحدي	٠,٨٧	٠,٦٨	٠,٤٩	٠,٣١	٠,١٢	٠,٠٠

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى التجارب المذكورة.

٢. الحلول المقترحة لدعم الخبازين:

كما أن جميع الدراسات تثبت أن سعر تكلفة الرغيف الواحد أكبر من سعر البيع المقنن والمحدد ب ٥,٨ دج للرغيف، لذا فإن الحلول المقترحة لدعم الخبازين يمكن تلخيصها فيما يأتي:

- **إنقاص وزن الرغيف:** إن هذه الفرضية تفترض أن يتم تغيير الوزن القانوني للرغيف المدعم من ٢٥٠ غ إلى ٢٠٠ غ (وزن رغيف الخبز في المغرب ٢٠٠ غ)، الشيء الذي يمكن أن يرفع عدد الأرغفة في العجينة الواحدة إلى ٥٧٦ رغيفاً (بالمضاعف ١,٢)، وبالتالي تنخفض التكلفة الوحديّة للرغيف كما يأتي:

الجدول (١٨)

أثر إنقاص وزن الرغيف على سعر التكلفة.

المعدل العام	معدل المديرية الجهوية	الكلفة النفاية	الكلفة قسنطينة	الكلفة بشار	الكلفة وهران	الكلف
٤٤٠٠,٤٦	٣٩٦٠,٨٥	٥٢٨٤,٣٢	٤٢٦٨,٣١	٤٠٩٩,٩٦	٤٣٨٨,٨٥	المجموع الكلي
٩,٢٤	٨,٢٦	١١,٠١	٨,٨٩	٨,٥٤	٩,٥٠	سعر تكلفة الرغيف الواحد ٢٥٠ غ
٤٧,٦	٨٦,٨	٩,١٧	٧,٤١	٢٧,١	٢٧,٦	سعر تكلفة الرغيف الواحد ٢٠٠ غ

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى التجارب المذكورة

إن هذه الفرضية تعدّ مقبولة بالنظر إلى أنه ليس لها أثر كبير على القيمة الغذائية للمستهلك، حيث إن دراسات تؤكد على أن ٣ ملايين رغيف من أصل ٤٠ مليون رغيف منتج يومياً توجه للقمامة. إن هذا الحل قد يسهم في ترشيد استهلاك الخبز خاصة، أن غالبية المخابز لا تحترم الوزن القانوني للتمكن من الحفاظ على هامش ربح حيث يتراوح الوزن الحقيقي المتعامل به بين ١٧٠ غ و ٢١٠ غ.

إن إنقاص الوزن إلى ٢٠٠ غ (بافتراض ثبات استهلاك عدد الأرغفة) قد يؤدي إلى توفير كبير في كمية الفريضة المستهلكة. فإذا افترضنا أن عدد السكان لسنة ٢٠١٠ حوالي ٣٥ مليون نسمة، أن استهلاك الفرد حسب الديوان الوطني للإحصاءات يساوي ٥٢ كلغ/ للفرد/ في السنة فإن كمية الفريضة الموجهة للمخابز تقدر ب ١، ٨٢ مليون طن، وبالتالي فإن كمية الفريضة الموفرة تساوي ٣٦٤ ألف طن؛ أي أزيد من ٤٨٥ ألف طن من القمح اللين حسب ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول (١٩)

كمية الفريضة الموفرة من إنقاص وزن الرغيف

مجموع السكان	استهلاك الفرد حسب الديوان الوطني للإحصاءات كلغ/ للفرد/ في السنة	كمية الفريضة الموجهة للمخابز مليون طن	كمية الفريضة الموفرة ألف طن	قيمة الفريضة الموفرة (مليون دج)	كمية القمح اللين الموفرة ب معدل استخلاص ٧٥٪ (ألف طن)	قيمة القمح اللين الموفرة حسب السعر المتوسط لسنة ٢٠١٢ (٣٢٨.٢ دولار للطن)
٢٠١٠ مليون نسمة	٥٢	١،٨٢	٣٦٤	٧٢٨	٤٨٥،٣٣٣٣٣٣	١٥٩٢٨٦٤٠٠

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى بنك معلومات لميناء وهران

- رفع سعر البيع إلى ١٠ دج: بالنظر إلى أن السعر الحقيقي المطبق (٢٢) حالياً هو ١٠ دج بالنسبة لغالبية المخابز، فإن رفع سعر البيع رسمياً لن يكون له أي تبعات اجتماعية أو أثر على القدرة الشرائية: (رفع السعر لا يكلف الأسرة المتوسطة ذات استهلاك ٦ أرغفة سوى زيادة ب ١٠ دج يومياً أي ٣٠٠ دج شهرياً، بينما شهدت أسعار النقل ارتفاعاً ب ١٠٠٪ خلال أقل من سنتين).

كما أن مرونة الطلب للخبز (مادة ذات الاستهلاك الواسع) أي أثر الزيادة في السعر على الكميات المطلوبة التي هي نظرياً مرونة إيجابية، فكلما زاد السعر، كلما زادت الكميات المطلوبة (Bien de Giffen) وهي الأخرى مرتبطة بتطور القدرة الشرائية للمستهلك.

أما بالنسبة لهامش الربح الصافي في فرنسا فهو ١٠٪ (سعر البيع ٠،٨٠ €)، فإذا اعتمدنا هامش الربح ذاته (١٠٪) فإن معدل سعر بيع رغيف الخبز ١٠،١٦ دج، ويمثل معدل

سعر البيع بهامش ٢٠٪ حوالي ١١،٠٩ دج كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول (٢٠)

سعر بيع الخبز حسب هامش الربح.

هامش الربح	الكلفة وهران	الكلفة بشار	الكلفة قسنطينة	الكلفة النفاية	معدل المديرية الجهرية	المعدل العام
هامش الربح ١٠٪	٥١٠,٤	٩,٣٩	٩,٧٨	١١٢,١	٩٩,٠	١٠,١٦
هامش الربح ٢٠٪	٤١١,٠	٥١٠,٢	١٠,٦٧	١٣,٢١	٩,٩١	٩١١,٠

المصدر: إحصائيات مديرية التجارة- وهران-

- **تقنين الدعم لمستحقه وتوجيهه:** بالنظر إلى أن مادة دعم الفريضة يستفيد منه الجميع دون أن يكون لذلك أثر على سعر تكلفة الخبز الحالي، فإن فرضية تخفيض سعر الفريضة من ٢٠٠٠ دج إلى ١٥٠٠ دج، سوف يؤدي إلى انخفاض تكلفة إنتاج الخبز ب ١,٠٥ دج للربح.

الجدول (٢١)

أثر خفض سعر الفريضة على تكلفة إنتاج الخبز.

الكلف	الكلفة وهران	الكلفة بشار	الكلفة قسنطينة	الكلفة النفاية	معدل المديرية الجهرية	المعدل العام
المجموع الكلي (الفريضة ب ١٥٠٠ دج)	٣٨٨٨,٨٥	٣٥٩٩,٩٦	٣٧٦٨,٣١	٤٧٨٤,٣٢	٣٤٦٠,٨٥	٣٩٠٠,٤٦
التكلفة الوحودية للربح (الفريضة ب ١٥٠٠ دج)	٢٨,٤	٥٠٧,٠	٧,٨٥	٩,٩٦	٢٧,٢	٢٠٨,٠
التكلفة الوحودية للربح (الفريضة ب ٢٠٠٠ دج)	٩,٥٠	٨,٥٤	٨,٨٩	١١,٠١	٨,٢٦	٩,٢٤
Δ	١,٠٨	١,٠٤	١,٠٤	١,٠٤	١,٠٤	١,٠٥

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى التجارب المذكورة.

إن هذا الدعم يستلزم أن يكون هذا النوع من فريضة العجن موجهاً إلى إنتاج الخبز فقط، أن لا يستعمل لغاية أخرى: (حسب بعض الدراسات، فإن نسبة استهلاك الفريضة في إنتاج الحلويات تتراوح من ٧٪ إلى ١٠٪ من مجموع استهلاك فريضة الخبز)، وذلك من خلال إنتاج الفريضة في أكياس خاصة مع تكثيف عملية المراقبة، وتخصيص مطاحن خاصة

لتموين المخابز (إضافة الملح أو مواد أخرى إلى الفريضة من أجل توجيهها إلى إنتاج الخبز). كما أن دعم السعر يجب أن يكون فقط للفئات المحرومة من خلال الدعم المباشر لسعر البيع، وليس دعم المطاحن وتجار الجملة. كما أن التحكم في تكاليف الطحن يمكن أن نحصل من خلاله على فريضة مدعمة بسعر تكلفة ١٥٠٠ دج، وبالتالي لا نحتاج إلى مزيد من الدعم.

إن الحلول المقترحة لا تكفي على أفرادها، فإنه يجب الجمع بين حالين من بين الثلاثة المقترحة لحل مشكل الخبز حيث أن:

■ إنقاص وزن الخبز إلى ٢٠٠ غ ورفع السعر إلى ١٠ دج سوف يؤدي إلى استفادة الخبازين من أكثر من ٣٠٪ من هامش الربح. هذه الفرضية هي الأقرب للواقع، وبالتالي لن يكون لها أي تأثير على الأطراف كافة.

■ إنقاص وزن الخبز إلى ٢٠٠ غ وخفض سعر الفريضة إلى ١٥٠٠ دج مع إبقاء سعر الخبز المحسن ٨,٥ دج للرجيف، سوف يؤدي إلى استفادة الخبازين من هامش ربح أكثر من ٢٥٪

■ رفع السعر إلى ١٠ دج وخفض سعر الفريضة إلى ١٥٠٠ دج مع إبقاء وزن الخبز ٢٥٠ غ، سوف يؤدي إلى استفادة الخبازين من هامش ربح أكثر من ٢٢٪.

في الأخير، إن إشكالية الخبز لا تكمن فقط في الخبازين بل في كل المتدخلين في فرع تحويل الحبوب، لذا يجب أن يكون دعم الخبز مرتبطاً بإقرار نوعية من الفريضة بأعلى معدل استخلاص ممكن (خفض تكاليف الإنتاج الوحدوية للفريضة)، التي تمكن أيضاً من إنتاج أكبر عدد من الأرغفة الممكنة (خفض تكاليف الإنتاج الوحدوية للخبز).

إشكالية الدعم والحلول المقترحة:

١. البحث عن فهم لإشكالية الدعم:

إن أي دعم غذائي يجب أن يندرج في إطار بلوغ خمسة أهداف رئيسة^(٢٣) هي: ضمان مستوى غذائي متوازن، استهلاك كافٍ وأمن غذائي لشرائح المجتمع كافة، و تحويل بعض موارد الدولة إلى الطبقات الفقيرة والمعوزة، وترشيد وتوفير النفقات العامة، والقيام بإجراءات وخطوات الدعم بطريقة مقبولة سياسياً واجتماعياً وأخيراً السهر على نجاعة الخطوات والإجراءات المتبعة في تحقيق الأهداف المرجوة. بصفة عامة فإن الدعم يستجيب لجملة من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى استقرار سعر البيع للمستهلك والقدرة الشرائية للمواطنين، وكذا الحفاظ على التنافسية بين المتعاملين الاقتصاديين.

كما يجب أن نميز بين نوعين من الدعم: الدعم المباشر من قبل الدولة من خلال أموال الخزينة العمومية والدعم الضمني الذي يتأتى من خلال دعم المنتجين لبيع منتجاتهم للمستهلكين بأقل من سعر البيع في السوق (تسقيف سعر السكر والزيت). لكلا الطريقتين أثرهما، فالدعم المباشر يؤدي إلى إثقال كاهل الخزينة، وبآلاتي زيادة التضخم وعجز الموازنة، أما الدعم الضمني فيؤدي إلى ضرب الاستثمارات والنمو في القطاع الفلاحي ويشجع الاستيراد (دعم الحليب خير مثال على ذلك).

إن دعم المواد الغذائية في الجزائر يتعدى حاجات التأمين الغذائي إلى ضرورات تأمين السلم الاجتماعي، والحفاظ على الاستقرار السياسي، خاصة بعد انفجار الشارع سنة ٢٠١١ (أزمة الزيت والسكر). لقد بلغت النفقات المخصصة^(٢٤) للدعم الحكومي سنة ٢٠١١ في الجزائر حوالي ١١٤٢ مليار دينار أي حوالي ٢٥٪ من الميزانية الكلية للدولة، موزعة على ١٤ صندوق دعم منها: الدعم الموجه للخدمات الإنتاجية ب ٤٠،٨٣ مليار، ١١،٢٠ مليار للسكن، ٥٨١،٧٨ مليار للنشاطات الاقتصادية منها ٣٠٠ مليار لدعم المواد ذات الاستهلاك الواسع (الخبز، الحليب، ...) ما يعادل ٢٥٪ من مجموع الدعم و ١،١٪ من الناتج المحلي الخام (إن التعويضات المدفوعة لسعر زيت الصوجا سنة ٢٠١١ بلغت ٢،٠٩٥ مليار دينار مقابل ٥٤٠ مليون دينار سنة ٢٠١٢). كما أن تكلفة قفة رمضان بلغت ٥ مليارات دينار موجهة إلى ١،٥ مليون عائلة.

إن نظام الدعم في فرع تحويل الحبوب يحوي مجموعة من العيوب والخلل الوظيفي يمكن اختصارها في^(٢٥):

- المحيط والإطار القانوني والتشريعي المعقد والمبهم في أحيان كثيرة، وجود ثغرات قانونية وتقنية تزيد من احتمالية التلاعب بهذا النظام والغش من خلال تحويل الدعم إلى دخل للفاعلين (تجار الجملة والوسطاء...) بدل توجيهه إلى مستحقيه.
- توجيه غير سليم وغير فعال لمستحقيه^(٢٦) خاصة في ظل غياب الرقابة الفعالة والتنسيق بين الهيئات الرقابية حيث إن دعم مادة الفريضة تستفيد منها كل شرائح المجتمع وحتى الأجانب^(٢٧) (الأغنياء والفقراء يشتررون الفريضة والخبز بنفس السعر) بالإضافة إلى وجود التهريب نحو البلدان المجاورة.
- الضبابية وعدم الشفافية في عملية وميكانيزمات الاستيراد (سعر الاستيراد الوطني أكبر من سعر البورصات الدولية) خاصة مع غياب خلية فعالة لمراقبة تطور أسعار القمح الصلب واللين ومتابعتها في الأسواق العالمية.

- إن نظام الدعم يشجع الاستيراد بدلاً عن الاستثمار (قيمة الدعم أكبر من الاستثمار)، كما أنه يلغي بشكل شبه تام المنافسة في الفرع (خاصة المنافسة على السعر).

٢. الحلول المقترحة:

إن الحلول المقترحة لترشيد الدعم، يمكن اختصارها في مجموعة من الإجراءات التقنية التي من شأنها أن تحول دونما توجيه الدعم لغير مستحقيه، من خلال تحسين الشفافية في دورة التوزيع بغرض إيصال الدعم إلى مستحقيه من الفئات ذات المداخل الضعيفة والحيلولة دون تحويل الدعم إلى دخل مجموعة من المترشحين والوسطاء مع خلق آليات وصندوق وطني لدعم المؤسسات الخاصة والعامة التي تساهم في الحفاظ على استقرار الأسعار مع وضع خطة متوسطة وبعيدة المدى تتماشى مع الأهداف المشتركة للمتعاملين كافة في فرع تحويل الحبوب. فضلاً عن ذلك فإن تحديث وسائل الرقابة، والتنسيق بين مختلف أجهزة الرقابة (جمارك، ضرائب، الديوان الوطني للحبوب، التجارة، ...) وثرقية المنافسة؛ (مجلس منافسة أكثر فاعلية في تنظيم السوق) تعد أهم محور في إصلاح وترشيد الدعم.

لكن السؤال المطروح ما فائدة ونجاعة إصلاح نظام دعم مبني فقط على حلول تقنية؟ إن تفكيرنا يجب أن يكون أكثر شمولية وأكثر واقعية بعيداً عن السياسة والإيديولوجية السياسية من خلال اعتماد حلول مرتكزة على قواعد اقتصادية واجتماعية وعلمية. لذا فإننا لا ننطق كغراً إن فكرنا في أن الحل لا يكمن في ترشيد الدعم، وإنما في إلغائه من خلال سياسة مرحلية وتدرجية لتحرير الأسعار وتشجيع المنافسة الشريفة. في هذا الإطار يمكن تصور سيناريو لإصلاح الدعم يقوم على التحرير التدريجي والممنهج للأسعار مع وضع إجراءات مرافقة لأجل حماية القدرة الشرائية للمستهلك محدود الدخل والنسيج الاقتصادي لفرع تحويل الحبوب. في هذا الصدد، فإن تفكيرنا ينصب على إبراز أثر إلغاء الدعم على الأصدقاء الآتية:

- الأثر المحتمل على ميزانية الدولة
- الأثر على السعر حسب فرضية بقاء نمط عمل نظام الدعم الحالي
- الآثار الاجتماعية والاقتصادية، المباشرة وغير المباشرة لإلغاء الدعم على الأعوان الاقتصاديين والمؤسسات.

١. الأثر المحتمل على ميزانية الدولة:

بالنظر إلى غياب المعلومات الدقيقة حول استهلاك القمح اللين، وكذا قيمة الدعم

الموجه في هذا الصدد، فإن منهجيتنا تقوم على حساب قيمة الدعم الموفرة من خلال ضرب قيمة الدعم للطن الواحد (حسب تقلبات سعر القمح في البورصات الدولية) في الكميات الموجهة للدعم مع افتراض أن الكميات المستوردة كلها موجهة للدعم.

الجدولان أدناه (٢٢ و ٢٣) يبينان أن قيمة الدعم وفق سعر شراء الحبوب المحلية المقدر ب ٣٥٠٠ دج للطن (حوالي ٤٢٠ دولار للطن)، سوف يحقق توفيراً في الميزانية بأكثر من ١٠٤ مليار دينار. فإذا اعتبرنا أن حصة استهلاك القمح المحلي المدعم تقدر ب ٢٥٪ من مجموع الاستهلاك الكلي فإن قيمة دعم القمح اللين الكلي، قد تتعدى ١٣٠ مليار دينار أي حوالي ٣٣،٤٣٪ من مجموع دعم المواد الغذائية (٣٠٠ مليار دينار). بالإضافة إلى القمح اللين فإن القمح الصلب يستفيد من دعم يقدر ب ٧٢٤٥،٦ دج للطن (ب ٣٦٠ دولار للطن معدل سعر الاستيراد الوطني)، فإذا كانت الكمية المستوردة من القمح الصلب خلال سنة ٢٠١٢ حوالي ١٥٨٠ ألف طن أي أن قيمة الدعم تبلغ حوالي ١١،٤٤ مليار دينار.

فإذا اعتبرنا أن حصة استهلاك القمح المحلي المدعم تقدر ب ٤٥٪ من مجموع الاستهلاك الكلي، فإن قيمة الدعم الموجه للفلاحين باعتبار سعر البيع للمطاحن هو ٢٢٨٠٠ دج للطن، يساوي قيمة الدعم الموفر عند سعر ٥٤٠ دولاراً للطن مضروب في ٤٥٪، الذي يبلغ ١٥،٦٥٧٦٦ مليار دينار، وبالتالي ترتفع قيمة دعم القمح الصلب إلى ٢٧ مليار دينار، وقيمة دعم الحبوب (اللين والصلب) إلى ١٥٧ مليار دينار أي ٥٢٪ من مجموع الدعم.

الجدول (٢٢)

قيمة الدعم الموجه إلى القمح اللين حسب تقلبات السعر العالمي

المعدل العام	الأسعار دون تدعيم ٤٥٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٤٢٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٤٠٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٣٥٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٣٣٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٣٠٠ دولار للطن	
٣٦٦ ب دولار للطن	٨٥٥٧٨ ٣٧٨٦	٢.٣٥٠٥٨ ٥٠٥٨	٣٧٨٦٦ ٣٦٦	١١٢٦١ ٢٦١	٧.١٣٥٨٨ ١٣٥٨٨	٧٢٠٥١ ٢٥١	كلفة شراء الحبوب
٣٦٦ ب دولار للطن	٨٥٥٧٨ ٣٧٨٦	٢.٣٥٠٥٨ ٥٠٥٨	٣٧٨٦٦ ٣٦٦	١١٢٦١ ٢٦١	٧.١٣٥٨٨ ١٣٥٨٨	٧٢٠٥١ ٢٥١	سعر البيع للمطاحن
٣٦٦ ب دولار للطن	٨٥٥٧٨ ٣٧٨٦	٢.٣٥٠٥٨ ٥٠٥٨	٣٧٨٦٦ ٣٦٦	١١٢٦١ ٢٦١	٧.١٣٥٨٨ ١٣٥٨٨	٧٢٠٥١ ٢٥١	الدعم الموفر (دج للطن)

المعدل العام ب ٣٦٦ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٤٥٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٤٢٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٤٠٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٣٥٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٣٣٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٣٠٠ دولار للطن	الكميات الموجهة للدعم (ألف طن)
٤٧٦٠٠ ٤٧٨٤	٤٧٦٠٠ ٤٧٨٤	٤٧٦٠٠ ٤٧٨٤	٤٧٦٠٠ ٤٧٨٤	٤٧٦٠٠ ٤٧٨٤	٤٧٦٠٠ ٤٧٨٤	٤٧٦٠٠ ٤٧٨٤	٤٧٦٠٠ ٤٧٨٤
٢٢٧٤٨,٦٣	١٧٠٠١٧٥١١	٥٧٠,٢٠٠٣٠١	٣٥٠,٣١٦٦	٦٨٠,١٥٣٦٨	٧٧١,٢١٦٨٧٦	٧٠٠,١٨٨٦٥	قيمة الدعم الموفر (مليون دينار)

تكلفة شراء الحبوب أحتسبت على أساس سعر الشراء + معدل أعباء الشراء المقدرة ب ٧٪ من سعر الشراء.
المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى معلومات وزارة التجارة.

الجدول (٢٣)

قيمة الدعم الموجه إلى القمح الصلب حسب تقلبات السعر العالمي

الأسعار دون تدعيم ٥٤٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٤٥٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٤٢٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٤٠٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٣٨٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٣٦٠ دولار للطن	سعر شراء الحبوب
٤٥٠٦٨,٤	٣٧٥٥٧	٣٥٠٥٣,٢	٣٣٣٨٤	٣١٧١٤,٨	٣٠٠٤٥,٦	سعر البيع للمطاحن
٢٢٨٠٠	٢٢٨٠٠	٢٢٨٠٠	٢٢٨٠٠	٢٢٨٠٠	٢٢٨٠٠	الدعم الموفر (دج للطن)
٢٢٢٦٨,٤	١٤٧٥٧	١٢٢٥٣,٢	١٠٥٨٤	٨٩١٤,٨	٧٢٤٥,٦	الكميات الموجهة للدعم (ألف طن)
١٥٨٠٠٠٠	١٥٨٠٠٠٠	١٥٨٠٠٠٠	١٥٨٠٠٠٠	١٥٨٠٠٠٠	١٥٨٠٠٠٠	قيمة الدعم الموفر (مليون دينار)
٣٥١٨٤,٠٧٢	٢٣٣١٦,٠٦	١٩٣٦٠,٠٥٦	١٦٧٢٢,٧٢	١٤٠٨٥,٣٨٤	١١٤٤٨,٠٤٨	

تكلفة شراء الحبوب أحتسبت على أساس سعر الشراء + معدل أعباء الشراء المقدرة ب ٧٪ من سعر الشراء.
المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى معلومات وزارة التجارة.

٢. الأثر المحتمل على سعر المنتجات النهائية:

أ. الفرينة والخبز:

لقياس أثر إلغاء الدعم على أسعار البيع للمنتجات النهائية، فإننا حسبنا أسعار التكلفة

حسب تغيرات أسعار شراء القمح الصلب. فإذا اعتبرنا أن سعر بيع القمح اللين للمطاحن يساوي سعر شراء القمح اللين المحلي أي ٣٥٠٠ دج للقنطار، فإن سعر بيع الفريضة يصبح ٤٢٠٥ دج للقنطار أي بارتفاع قدره ١١٠٪ (باعتبار ثبات أعباء إنتاج الفريضة ب ٥٧٠ دج للقنطار، وهامش الربح ب ١٣٠ دج للقنطار)، وبالاتي يصبح سعر بيع رغيف الخبز غير المدعم ب ١٥، ١٤ دج. هذا يعني أن إلغاء الدعم وتحرير الأسعار سوف يؤدي إلى رفع سعر رغيف الخبز إلى ١٥ دج أي بنسبة ٥٠٪، بينما يوفر حوالي ١٣٠ مليار دينار.

الجدول (٢٤)

تطور أسعار وكلف الفريضة والخبز حسب تقلبات السعر العالمي

الأسعار دون تدعيم \$45	الأسعار دون تدعيم \$42	الأسعار دون تدعيم \$40	الأسعار دون تدعيم \$33	الأسعار المدعمة	الأسعار دج/ قنطار
٣٥١٠	٣٢٧٦	٣١٢٠	٢٥٧٤	٢٥٧٤	سعر شراء الحبوب
٢٤٥,٧	٢٢٩,٣٢	٢١٨,٤	١٨٠,١٨	١٨٠,١٨	أعباء ومصاريف الشراء
٣٧٥٥,٧	٣٥٠٥,٣٢	٣٣٣٨,٤	٢٧٥٤,١٨	٢٧٥٤,١٨	تكلفة الشراء
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	الدعم
٣٧٥٥,٧	٣٥٠٥,٣٢	٣٣٣٨,٤	٢٧٥٤,١٨	١٣٠٠	سعر بيع للمطاحن
٣٧٥٥,٧	٤٠٧٥,٣٢	٣٩٠٨,٤	٣٣٢٤,١٨	١٨٧٠	تكلفة إنتاج الفريضة
١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	هامش الربح
٤٤٥٥,٧	٤٢٠٥,٣٢	٤٠٣٨,٤	٣٤٥٤,١٨	٢٠٠٠	سعر بيع الفريضة
١٢٢,٧٨٥	١١٠,٢٦٦	١٠١,٩٢	٧٢,٧٠٩	٠٠	نسبة الزيادة
٦٨٥٥,٧	٦٦٠٥,٣٢	٦٤٣٨,٤	٥٨٥٤,١٨	٤٤٠٠	تكلفة الخبز
١٤,٢٨	١٣,٧٦	١٣,٤١	١٢,١٩	٩,١٦	التكلفة الوحيدة للخبز
٥٥,٨١	٥٠,١٢	٤٦,٣٣	٣٣,٠٥	٠٠	نسبة الزيادة
١٥,٧١	١٥,١٤	١٤,٧٥	١٣,٤٢	١٠,٠٨	سعر بيع بهامش ١٠٪

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى معلومات وزارة التجارة.

أما فيما يخص تأثير حجم التعبئة على أسعار البيع عند تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، فيجب أن نذكر أن محدودية الدخل يميلون إلى اقتناء شراء الفريضة غير المعبئة بوزن ١ كغ و ٢ كغ وبما أن معدل سعر الكيلوغرام من الفريضة المعبئة (ذات النوعية الرفيعة) هو ٥٠ دج (٤٥ دج باقتطاع تكلفة التعبئة أي ٤٥٠٠ دج للقنطار) وغير المعبئة (نوعية

عادية) هو ٣٥ دج (٣٥٠٠ دج للقنطار) فإن الدعم لن يكون له أثر إلا في حالة ٣٣٠ دولار للطن في حالة الفريضة غير المعبأة و ٤٥٠ دولار للطن في حالة الفريضة المعبأة.

ب. السميد:

إن الدعم الحالي بسعر ٣٠٠٠ دج للقنطار (٣٦٠ دولار للطن معدل سعر الاستيراد الوطني) يكلف الخزينة أزيد من ٧٢٤,٥٦ دج/ قنطار عند الاستيراد، أما دعم المنتج الوطني والفلاحين فيكلف حوالي ١٥٠٠ دج للقنطار (سعر الشراء ٤٥٠٠ دج/ قنطار ما يعادل ٥٥٠ دولار للطن عند الاستيراد، بينما سعر الاستيراد ٣٠٠٠ دج للقنطار حالياً). إن كان دعم الفلاحين مبرراً، رغم النجاعة والفاعلية الاقتصادية الضعيفة في القطاع، فإن دعم المطاحن يفتح أكثر من علامة استفهام، خاصة أن إلغاء الدعم لن يكلف المستهلك سوى زيادة ب ١٢٤ دج للقنطار (باعتبار سعر القمح الصلب ٣٦٠ دولار للطن وسعر البيع الحقيقي للمستهلك ٤٤٠٠ دج بدلاً عن معدل السعر الرسمي المقدر ب ٣٨٠٠ دج) أي بزيادة ٢٠٪.

في الوقت نفسه فإن معدل سعر الكيلوغرام غير المعبأ من السميد يساوي ٥٠ دج والمعبئ ب ٦٠ دج إلى ٦٥ دج، فإذا طرحنا كلفة التعبئة المقدرة ب ٥ دج/ كغ على الأكثر، فإن سعر السميد المتوسط للمستهلك هو ٥٥٠٠ دج للقنطار، أي أن إلغاء الدعم مع ارتفاع القمح الصلب إلى ٤١٧٣ دج أي ٥٠٠ دولار للطن لن يكون له أي أثر على المستهلك. أما عن التعبئة ب ٢٥ كغ، فإن سعر القمح الصلب ب ٣٨٠ دولار للقنطار، لن يكون له أي أثر على السعر إذا ما أحتزمت الأسعار المقننة. مع العلم أنه في حال تشجيع المنافسة في السعر والتحكم في تكاليف الإنتاج (خفض كلفة الإنتاج مع زيادة الحصص، ...) فإن إلغاء الدعم لن يكون له أي أثر على السعر المقترح للمستهلك بل قد يخفضه، لذا يبدو واضحاً وجلياً أن المستفيد الوحيد من الدعم هم الوسطاء، وتجار الجملة والتجزئة وليس محدودي الدخل، حيث يمثل الهامش التجاري ٩٠٠ دج للقنطار (تعبئة ٢٥ كغ)، أن إلغاء هذا الدعم يوفر ١٦,٥٨ مليار دينار لخزينة الدولة.

الجدول (٢٥)

تطور أسعار وكلف السميد حسب تقلبات السعر العالمي

دج/ قنطار الأسعار	الأسعار المدعمة ب ٣٦ دولار	الأسعار دون تدعيم ب ٣٦ دولار	الأسعار دون تدعيم \$ 40	الأسعار دون تدعيم \$ 42	الأسعار دون تدعيم \$ 45	الأسعار دون تدعيم \$ 50	الأسعار دون تدعيم \$ 54
سعر شراء القمح الصلب	٢٨٠٨	٢٨٠٨	٣١٢٠	٣٢٧٦	٣٥١٠	٣٩٠٠	٤٢١٢

دج / قنطار الأسعار	الأسعار المدعومة ب ٣٦ دولار	الأسعار دون تدعيم ب ٣٦ دولار	الأسعار دون تدعيم \$ 40	الأسعار دون تدعيم \$ 42	الأسعار دون تدعيم \$ 45	الأسعار دون تدعيم \$ 50	الأسعار دون تدعيم \$ 54
أعباء ومصاريف الشراء	١٩٦,٥٦	١٩٦,٥٦	٢١٨,٤	٢٢٩,٣٢	٢٤٥,٧	٢٧٣	٢٩٤,٨٤
تكلفة الشراء	٣٠٠٤,٥٦	٣٠٠٤,٥٦	٣٣٣٨,٤	٣٥٠٥,٣٢	٣٧٥٥,٧	٤١٧٣	٤٥٠٦,٨٤
الدعم	٧٢٤,٥٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠
سعر بيع القمح الصلب للمطاحن	٢٢٨٠	٣٠٠٤,٥٦	٣٣٣٨,٤	٣٥٠٥,٣٢	٣٧٥٥,٧	٤١٧٣	٤٥٠٦,٨٤
تكلفة إنتاج السميد	٣٠٢٢,١٦	٣٧٤٦,٧٢	٤٠٨٠,٥٦	٤٢٤٧,٤٨	٤٤٩٧,٨٦	٤٩١٥,١٦	٥٢٤٩,٠٠
هامش الربح	٣٠١,٣٩	٣٠١,٣٩	٣٠١,٣٩	٣٠١,٣٩	٣٠١,٣٩	٣٠١,٣٩	٣٠١,٣٩
سعر بيع السميد (المصنع)	٣٣٢٣,٥٥	٤٠٤٨,١١	٤٣٨١,٩٥	٤٥٤٨,٨٧	٤٧٩٩,٢٥	٥٢١٦,٥٥	٥٥٥٠,٣٩
نسبة الزيادة	٠	٢٠,٧٠	٣٠,٢٤	٣٥,٠١	٤٢,١٦	٥٤,٠٩	٦٣,٦٢
سعر البيع بالجملة	٣٥٠٠	٤٢٢٤,٥٦	٤٥٥٨,٤٠	٤٧٢٥,٣٢	٤٩٧٥,٧٠	٥٣٩٣,٠٠	٥٧٢٦,٨٤
سعر البيع للمستهلك الرسمي	٣٨٠٠	٤٥٢٤,٥٦	٤٨٥٨,٤٠	٥٠٢٥,٣٢	٥٢٧٥,٧٠	٥٦٩٣,٠٠	٦٠٢٦,٨٤
سعر البيع للمستهلك الحقيقي	٤٤٠٠	٤٤٠٠	٤٤٠٠	٤٤٠٠	٤٤٠٠	٤٤٠٠	٤٤٠٠
الفارق بين السعر الحقيقي والرسمي	٦٠٠ -	١٢٤,٥٦	٤٥٨,٤	٦٢٥,٣٢	٨٧٥,٧	١٢٩٣	١٦٢٦,٨٤
الهامش التجاري عبر مختلف مراحل التوزيع	٩٠٠	١٧٥,٤٤	١٥٨,٤ -	٣٢٥,٣٢ -	٥٧٥,٧ -	٩٩٣ -	١٣٢٦,٨٤ -

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى معلومات وزارة التجارة.

٢. الآثار الاجتماعية والاقتصادية، المباشرة وغير المباشرة لإلغاء الدعم على المستهلك والأعوان الاقتصاديين.

إن هدف أي دعم هو تخفيف آثار تقلبات أسعار المواد الغذائية على القدرة الشرائية للمواطنين، وبخاصة محدودي الدخل حيث إن إلغاء الدعم سوف يؤدي إلى زيادة متوسطة سعر الفريضة بأكثر من ١٠٠٪ و ٤٦,٣٣٪ بالنسبة للخبز (تقلبات القمح اللين من ٣٣٠ إلى ٤٥٠ دولار للطن)، أما السميد فسيعرف زيادة ٤١٪ (تقلبات القمح الصلب من ٣٦٠ إلى

٥٤٠ دولار للطن) ، مما سوف يكون له انعكاسات سلبية على القيمة الغذائية للمستهلك (تخفيض الكميات ونوعية المنتجات المستهلكة).

حسب الإحصائيات فإن ٢ مليون جزائري يعيشون تحت خط الفقر (أي بأقل من دولارين في اليوم) ، وبالاتي فإنهم يواجهون ٥١ دج لشراء الخبز أي ٣٠٪ من دخولهم ما معناه أنه في حال ارتفاع سعر الخبز فإنهم سيضطرون لإنفاق ٨٧ دج أي ٥٤،٣٧٪ من دخلهم. إن الزيادة في السعر حسب السيناريو المتوسط لارتفاع سعر القمح اللين ستؤدي إلى زيادة في إنفاق الأسر الجزائرية ب ٢٦٤ دج أسبوعيا وحوالي ١١٠٠ دج شهريا و ١٣٢٠٠ سنويا أي ٥،٢٨ مليار دينار لهذه الشريحة (٥ أفراد في كل أسرة) كما يمثل الجدول الآتي:

الجدول (٢٦)

الكمية المستهلكة أسبوعيا من رغيف الخبز.

التعيين	المجموع	السعر الحالي	السعر بعد حذف الدعم	الفارق
الكمية المستهلكة أسبوعيا من رغيف الخبز (وحدة)	٤٤	٨,٥	١٤,٥	٢٦٤

المصدر: الديوان الوطني لإحصائيات

إن تدعيم المواد ذات الاستهلاك الواسع لا يؤدي سوى إلى تحويل النزعات التضخمية للقطاعات المدعمة إلى قطاعات أخرى كالسكن بينما يؤدي إلى اختلال اقتصادي ومالي مرتبط بزيادة النفقات خاصة المرتبطة بنمو فاتورة استيراد الحبوب. إن إلغاء الدعم من شأنه أيضا أن يحدث تضخما ب ٣ نقاط؛ أي أن إلغاء دعم المواد الغذائية سوف يؤدي إلى زيادة مباشرة للتضخم بحوالي ١٪ (٣٠٠ مليار من أصل ١١٤٢).

إن أهم عامل في هيكل تكاليف المواد الغذائية هو سعر شراء المواد الأولية كالقمح لذا، فإن إلغاء الدعم سوف يؤدي إلى إضعاف تنافسية المؤسسات الوطنية وزيادة الاستيراد، وبخاصة أن الدول المتقدمة أكثر تنافسية في مجال التموين بالمواد الأولية والتكنولوجيا، بينما لا تملك المؤسسات الوطنية سوى الضعف النسبي لتكاليف اليد العاملة التي يقابله بفعل غياب التكوين ضعف المردودية.

كما أن هناك أثراً غير مباشر لزيادة سعر الفرينة والسמיד على المنتجات الأخرى التي تشكل أهم مدخلاتها كالحلويات والعجائن الغذائية. يجب أن نشير إلى أن هوامش الربح لهذه المواد كبير جدا التي تستفيد من الدعم، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن إنتاج كيلوغرام

من الحلوى (gâteaux secs) يساوي ١٠٥ دج/ كغ بينما يتراوح سعر البيع بين ٢٦٠ دج إلى ٣٥٠ دج/ كغ حيث تمثل نسبة الفرينة ١١,٥١٪ ففي حال ارتفاع سعر الفرينة ١٠٠٪ (٤٢٠٠ دج/ كغ) فإن سعر التكلفة لن يتجاوز ١٢٠ دج/ كغ أي بزيادة ١٠٪. والشيء نفسه بالنسبة لبقية المنتجات الأخرى حيث إن إلغاء الدعم يؤدي لا محالة إلى زيادة تنافسية المؤسسات حول السعر، وبالتالي تحكم أكبر في التكاليف وسلسلة الإنتاج.

النتائج والتوصيات:

أولاً. النتائج:

أسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

١. إن مساهمة الدولة في تدعيم المواد الواسعة الاستهلاك خاصة الخبز، يساعد في تخفيف تقلبات أسعار هذه المواد، وبالتالي سينعكس إيجاباً على القدرة الشرائية للشرائح المحدودة الدخل؛
٢. إن نظام الدعم يشجع الاستيراد بدلاً عن الاستثمار (قيمة الدعم أكبر من الاستثمار)، كما أنه يلغي بشكل شبه تام المنافسة في الفرع (خاصة المنافسة على السعر)؛
٣. إن تدعيم المواد ذات الاستهلاك الواسع لا يؤدي سوى إلى تحويل النزعات التضخمية للقطاعات المدعمة إلى قطاعات أخرى كالسكن، بينما يؤدي إلى اختلال اقتصادي ومالي مرتبط بزيادة النفقات خاصة المرتبطة بنمو فاتورة استيراد الحبوب؛
٤. إن نظام دعم مادة الدقيق الموجه للمخابز أثبت قصوره في توجيه الدعم إلى مستحقيه وتحويله عن وجهته الأصلية سواءً من خلال التهريب، توجيهه إلى إنتاج الحلويات ومنتجات أخرى غير معنية بالخبز، فمن جهة يستفيد من هذا الدعم مختلف شرائح المجتمع باختلاف دخولهم وقدراتهم الشرائية، ومن جهة أخرى فإن مصلحة الخبازين تكمن في إنتاج الخبز الخاص أو الحلويات التي تمكن من الحصول على هامش ربح أكبر مما يطرح إشكالاً حول نجاعة هذا الدعم وأثره في مساعدة الخبازين على الاستمرار في عملهم؛
٥. كما أن إلغاء الدعم سوف يؤدي إلى إضعاف تنافسية المؤسسات الوطنية وزيادة الاستيراد وبخاصة أن الدول المتقدمة أكثر تنافسية في مجال التموين بالمواد الأولية والتكنولوجيا، بينما لا تملك المؤسسات الوطنية سوى الضعف النسبي لتكاليف اليد العاملة التي يقابله بفعل غياب التكوين ضعف المردودة.

ثانياً. الاقتراحات والتوصيات:

في ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بـ:

١. توفير المنتج (الفريضة) ، ومحاربة الندرة للوصول إلى تناسق جيد بين العرض والطلب، مما يساهم في التحكم الجيد لتموين السوق وكذا الضبط الفعال له؛
٢. التخفيف من الضغط الجبائي على منتجات الفريضة: (الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني والحقوق الجمركية) ؛
٣. الاستناد إلى التجارب الدولية في ترشيد الدعم كالتجربة الأندلسية التي تعتمد في توجيه الدعم فقط للأسر المحرومة (حيث إن إلغاء دعم الفريضة مثلاً في الجزائر يوفر ١٣٠ مليار دينار بينما يكلف تعويض الأسر تحت خط الفقر ٥، ٢٨ مليار دينار فقط) ؛
٤. الإسراع في تعديل المرسومين التنفيذيين ٩٦ / ١٣٢ و ٠٧ / ٤٠٢ المتعلق بأسعار الفريضة، الخبز والسميد يعدّ ضرورة ملحة لإزالة الغموض القانوني، وذلك من خلال إنشاء لجنة وزارية مشتركة تعكف على تحديد نوعية الفريضة والسميد الموجهة للدعم (إلزام المطاحن بتقديم الخصائص الكيميائية والفيزيائية لمنتجاتهم، وإشهار السعر المقترح للمستهلك على أكياس التعبئة) ، طرق توزيع هذه المنتجات، وسائل الرقابة والتنسيق بينها والإجراءات العملية التي تمكن من التحرير التدريجي للأسعار وترقية المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين كافة.
٥. إن الدولة مضطرة عاجلاً أم أجلاً على الامتثال لقواعد السوق وتحرير الأسعار، فإنها يجب أن تراعي دورها الاجتماعي في حماية محدودي الدخل على غرار بعض التجارب في العالم كتجربة تركيا التي أنشأت برنامجاً خاصاً (Conditional Cash Transfer CCT) يسمح بتحويل أموال نقدية إلى فئات اجتماعية وفقاً لشروط معينة تستجيب لأهداف اجتماعية واقتصادية محددة سلفاً.

الهوامش:

١. Ahmed Bouyacoub, La spéculation a amplifié l'inflation, EL WATAN, N° du 09. 04. 12
٢. المرسوم التنفيذي ٩٦ / ١٣٢ المؤرخ في ١٣ أفريل ١٩٩٦ يتضمن تحديد أسعار الدقيق والخبز في مختلف مراحل التوزيع
٣. Rapport de Yacine SASSI, Industrie de la transformation des céréales, Recueil DES FICHES SOUS SECTORIELLE, étude du Ministère de l'Industrie et Développement des PME, Janvier- Mars 2007, P49
٤. Belghazi S. , Jouve A.- M. , Kheffache Y, La filière des céréales dans les pays du Maghreb: cons tante des enjeux, évolution des politiques, Options Méditerranéennes, Sér. B/ n°14, 1995- Les agricultures maghrébines à l'aube de l'an 2000
٥. USDA, OCDE المصدر : بنك المعلومات
٦. Terrones Gavira et PH. Burny, le livre blanc des « céréales » l'évolution du marché mondiale du blé au cours des cinquante dernières années, Février 2012, P 09
٧. بلغت فاتورة استيراد المواد الغذائية سنة ٢٠١٢ حوالي ١٩,١٩٪ من إجمالي الواردات المقدر ب ٤٦,٨٠١ مليار دولار.
٨. فاتورة استيراد المواد الغذائية لسنة ٢٠١٢ وصلت إلى ٩ مليارات دولار حيث ٥٠٪ موجه لاستيراد الحبوب وحليب البودرة
٩. حسب منتدى رؤساء المؤسسات فأن هناك ٢٢ مقترح لرفع تغطية الحاجات الوطنية من الحبوب المقدر ب ٩ ملايين طن، من ٤٥٪ حاليا إلى ٨٠٪ في مدى ١٠ سنوات.
١٠. Profil Nutritionnel de l'Algérie – Division de l'Alimentation et de la Nutrition, FAO, 2005, P 20, 2008
١١. Omar Bouazouni, Enquête du programme alimentaire mondiale sur l'impact des prix des produits alimentaires de base sur les ménages pauvres algériens, Octobre 2008. P49- 75
١٢. إن هذا الديوان يتحكم في ٨٠٪ من سوق الحبوب في الجزائر خاصة القمح اللين الموجه لإنتاج مادة الفرينة المدعم.

١٣. عبد المالك مزهودة، مساهمة لإعداد مقاربة تسييرية مبنية على الفارق الاستراتيجي، أطروحة دكتوراه جوان ٢٠٠٧، جامعة باتنة، ص٢٢٨.
١٤. ٨٨٪ من وسائل الإنتاج في حالة جيدة و١٢٪ في حالة مقبولة بالإضافة إلى الاستثمارات الجديدة التي تسهم في عصرنه وسائل الإنتاج.
١٥. Rapport de Yacine SASSI, Industrie de la transformation des céréales, Recueil DES FICHES SOUS SECTORIELLE, étude du ministère de l'industrie et développement des PME, Janvier- Mars 2007, P55
١٦. CLAUDE Falgon, La Minoterie Marocaine En Situation De Concurrence, Projet De La Reforme De La Commercialisation Des Céréales, Royaume Du Maroc USAID/ Maroc, Ministère De l'Agriculture Et De La Réforme Agraire, Juin 1993, P59
١٧. Monographie du secteur des Industries Agroalimentaires en Tunisie, Ministère de l'industrie et de l'innovation, 2010, P22
١٨. قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف: رمز النشاط ٠٢ - ١٢ - ٠٠٤
١٩. القرار الوزاري المؤرخ في ٢١ مايو ١٩٩١ المتعلق بتركيبة وطريقة تقديم الخبز من طرف الخبازين للمستهلكين.
٢٠. حسب وزير التجارة فأن ٥٠٪ من الفرينة المدعمة غير موجهة لإنتاج الخبز
٢١. في سوريا ربطة الخبز تساوي ١٥ ليرة ل ١٤٥٠ غ أي ٠٣.١ ليرة ل ١٠٠ غ مقابل ٤.٣ د ج ل ١٠٠ غ في الجزائر.
٢٢. Carol S. Kramer, subventions alimentaires : une étude sur les diverses possibilités de ciblage en Tunisie, Agence pour le développement international, 1990, P18
٢٣. Communication de Dr. Mahrez HADJ SEYD, les subventions : Comment ? cerner les vrais coûts
٢٤. Conseil de la concurrence au Maroc, Étude sur les produits subventionnés dans le cadre du système de compensation, Juin 2012
٢٥. تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول نذره وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية، أكتوبر ٢٠١١، ص ١١٤.
٢٦. ٢٠٪ من الأغنياء في المغرب يستفيدون من ٤٠٪ من الدعم مقابل ١٠ إلى ٢٠٪ فقط من محدودي الدخل بل إن هذه النسبة تنخفض في القرى بسبب ضعف هياكل تخزين المواد الغذائية.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. بوكحنون، م (٢٠١١) ، «ضبط السوق واشكالية أسعار المواد الغذائية الأساسية»، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الامن الغذائي، الجزائر.
٢. عبد المالك مزهودة، مساهمة لإعداد مقارنة تسييرية مبنية على الفارق الاستراتيجي، أطروحة دكتوراه جوان ٢٠٠٧، جامعة باتنة، ص٢٢٨.
٣. القرار الوزاري المؤرخ في ٢١ مايو ١٩٩١ المتعلق بتركيبة وطريقة تقديم الخبز من طرف الخبازين للمستهلكين.
٤. المرسوم التنفيذي ٩٦ / ١٣٢ المؤرخ في ١٣ أفريل ١٩٩٦ يتضمن تحديد أسعار الدقيق والخبز في مختلف مراحل التوزيع؛

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Ahmed Bouyacoub, *La spéculation a amplifié l'inflation*, EL WATAN, N° du 09. 04. 12
2. Belghazi S. , Jouve A.- M. , Kheffache Y, (1995) ; « La filière des céréales dans les pays du Maghreb: constante des enjeux, évolution des politiques, Options Méditerranéennes », *Les agricultures maghrébines à l'aube de l'an 2000*,Sérié. B/ n°14.
3. Carol S. Kramer, (1990) ; « subventions alimentaires : une étude sur les diverses possibilités de ciblage en Tunisie », Agence pour le développement international, 1990,
4. CLAUDE Falgon, (1993) ; « La Minoterie Marocaine En Situation De Concurrence, Projet De La Reforme DeLa Commercialisation Des Céréales », Royaume Du Maroc USAID/ Maroc, Ministère De l'Agriculture Et De La Réforme Agraire.
5. Communication de Dr. Mahrez HADJ SEYD, les subventions : Comment cerner les vrais coûts ?
6. Conseil de la concurrence au Maroc, « Étude sur les produits subventionnés dans le cadre du système de compensation », Juin 2012.

7. *Monographie du secteur des Industries Agroalimentaires en Tunisie, Ministère de l'industrie et de l'innovation, 2010,*
8. *Omar Bouazouni, (2008) ;« Enquête du programme alimentaire mondiale sur l'impact des prix des produits alimentaires de base sur les ménages pauvres algériens », ONU, Algérie.*
9. *Profil Nutritionnel de l'Algérie – Division de l'Alimentation et de la Nutrition, FAO, 2005*
10. *Terrones Gavira et PH. Burny, (2012) ;« le livre blanc des « céréales » l'évolution du marché mondiale du blé au cours des cinquante dernières années ». Economica, paris.*
11. *Yacine SASSI, (2007) ; « Industrie de la transformation des céréales, Recueil DES FICHES SOUS SECTORIELLE, étude du Ministère de l'Industrie et Développement des PME », rapport, Janvier- Mars.*